النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

• العدد : 425

من 21 إلى 27 شتنبر 2021

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

أزمة التعليم بالمغرب وفشل مشاريع "الإصلاح"

كلمة العدد

دخول مدرسي وجامعي

في ظل الاحتجاجات ومواصلة الدولة تفكيك التعليم العمومي

يأتي الدخول المدرسي والجامعي للموسم الحالي 2021-2022 في ظل مواصلة الدولة تنزيل "القانون الإطار 51-17" و"النموذج التنموي الجديد" واتفاقية التطبيع مع العدو الصهيوني والقوانين الصادرة في إطار حالة الطوارئ الصحية المعلنة بمبرر مواجهة جائحة كوفيد- 19؛ ويتصادف مع إجراء الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية التي قاطعها أكثر من 70 في المئة من المغاربة.

لقد فشلت الدولة المخزنية في توفير حد أدنى من التعليم الحقيقي خلال جائحة كوفيد19- بسبب تعنتها وانفرادها بالتدبير وإصرارها على مواصلة هجومها على الحق في التعليم. فكيف هو الدخول المدرسي والجامعي الحالي؟

تعاني منظومة التربية والتكوين في المغرب من اختلالات بنيوية، نتيجة تحكم الكتلة الطبقية السائدة فيها وجعلها في خدمة مصالحها؛ وكشف الوباء العديد من عيوبها، وفضح خيارات الدولة الاستراتيجية في هذا المجال؛ وكان من المفروض الاستفادة من دروس الموسمين الفارطين استعدادا لهذا الموسم؛ فهل من جديد في تدبير الدولة لهذا القطاع الهام والحيوي؟

يعرف الدخول المدرسي والجامعي الحالي مستجدات كثيرة نذكر منها:

- إطلاق حملة التلقيح ضد فيروس كورونا بالنسبة للشريحة العمرية بين 12 و17 سنة من التلميذات والتلاميذ؛

- تأجيل الدخول المدرسي والجامعي من 10 شتنبر 2021 إلى 01 أكتوبر 2021 بمبرر استكمال تلقيح التلاميذ؛ وهو القرار الذي خلق مشاكل اجتماعية كثيرة للأسر بسبب هذا التغيير المرتجل في تاريخ الالتحاق بصفوف الدراسة؛

- رفض المدارس الخصوصية إرجاع رسوم الدراسة لشهر شتنبر للأمهات والآباء رغم قرار تأجيل الدراسة إلى فاتح أكتوبر 2021، وتقديمها لوعود واهية بهذا الصدد.

- ارتجال في تدبير الدخول المدرسي والجامعي، وإصدار مذكرات ومذكرات مضادة أو ناسخة، ومنها المذكرة الوزارية التأطير إجراء للمراقبة المستمرة للموسم الدراسي 2021-2022 رقم 080X21 بتاريخ 15 سبتمبر 2021 والمذكرة بشأن الجداول التفصيلية لفروض المراقبة المستمرة الموحدة ومكونات الإشهاد وأوزانه رقم 081X21 بتاريخ 16 سبتمبر 2021.

- إقرار بفشل تجارب التعلم عن بعد والتعلم الذاتي والتعليم بالتناوب كبدائل للتعليم الحضوري واعتماد هذا الأخير دون تصحيح ما خلفته فترة الجائحة وأنماط التعليم المتبناة خلالها، وسياسة الارتجال من تداعيات سلبية على تعلمات التلاميذ؛ ورغم فشله ورفض الأسر له تم ترسيم التعلم عن بعد باعتباره مكملا للتعليم الحضوري من خلال المرسوم المتعلق بالتعلم عن بعد رقم 2.20.474 الصادر في24 أغسطس 2021.

- ارتباك كبير في توزيع جداول الحصص على المدرسات والمدرسين.

- تدبير الفائض والخصاص في الأطر على حساب الاستقرار الاجتماعي والمهني والنفسي والأسري للمدرسات والمدرسين؛

- مواصلة تفويت مؤسسات تعليمية عمومية للقطاع الخاص ومنح الاعتماد أو الترخيص أو عقد شراكات مع

يتبع ص 2

ضيف العدد : **الحسن الهلالي**

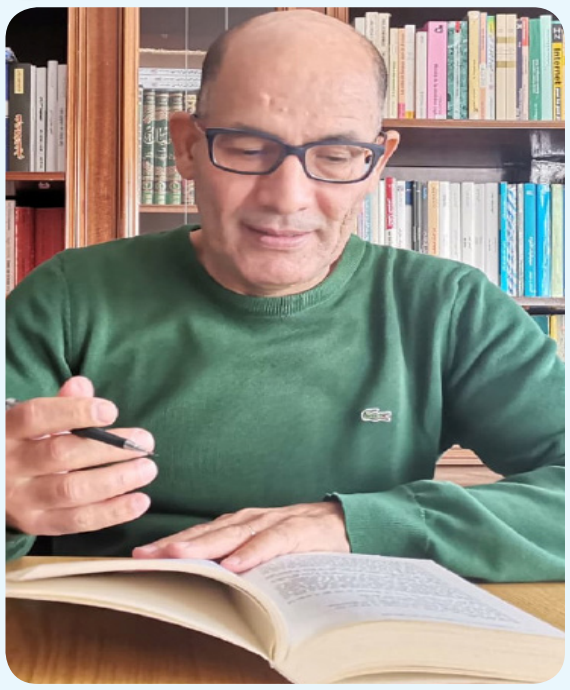

المدرسة جهازا للتأطير والتحكم الإيديولوجيين، حيث تعمل الدولة والطبقات السائدة على قولبة فكر المتعلمات والمتعلمين وتمثّلهم للعالم.

الماركسية والحركات الاجتماعية الجديدة 5

التعليم العمومي بين سياسة التخريب وضرورة النضال 6

عمليةٌ بطوليّة ثم هجمة مسعورة على الأسرى 13

قيادات يسارية تستحق المحاسبة 16

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

تتمة كلمة العدد

مؤسسات التعليم الخصوصي رغم جشعها وانتهازيتها.

- انطلاق الاحتجاجات، منذ بداية الموسم، داخل القطاع بسبب رفض الدولة للاستجابة للملفات المطلبية لمختلف الفئات التعليمية وتدبير الوزارة المعادي لمصالح التلميذات والتلاميذ والعاملات والعاملين بقطاع التربية والتكوين.

- تزايد غضب الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بسبب رفض الدولة دمجهم في النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وحرمانهم من المشاركة في انتخابات أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء كباقي رفيقاتهم ورفاقهم في القطاع.

- تعنت الوزارة الوصية على القطاع، وانفرادها بتدبير الدخول المدرسي والجامعي، ورفضها للتفاوض مع النقابات، وتغولها في حربها على الحريات النقابية، واستهتارها بالتمثيلية النقابية.

- تنزيل مضامين اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني ذات الصلة بقطاع التعليم رغم الرفض الشعبي العارم لها.

- اعتماد نظام البكالوريوس في التعليم العالي لتسهيل إجراءات خوصصة التعليم وتسليع التربية.

- عمل الدولة على إضعاف جودة التعليم العالي العمومي تشجيعا للخوصصة وللتكوين المستمر المؤدى عنه.

- منح المعادلة لدبلومات مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومؤسسات الشراكة قطاع عام – قطاع خاص لتشجيع التعليم العالي الخصوصي وإضعاف التعليم العالي العمومي.

- ضرب الحريات النقابية في التعليم العالي من خلال عقد المجالس التأديبية وطرد الطلبة وممارسة العنف ضد مناضلات ومناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

تؤكد هذ المعطيات استغلال النظام المخزني لظروف جائحة كوفيد- 19 للإسراع بتفكيك المدرسة العمومية والجامعة العمومية وتسريع وتيرة خوصصة التعليم العمومي وتسليع التربية وضرب مجانية التعليم؛ ويبقى النضال الوحدوي والحازم هو الرهان الوحيد لمواجهة المخططات المخزنية المعادية للتعليم العمومي.

النهج الديمقراطي بجهة الجنوب

لا بديل عن بناء جبهة الطبقات الشعبية لتعديل ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين

عقدت الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الجنوب إجتماعها العادي وبعد مناقشة الوضع التنظيمي بالجهة والتطورات السياسية التي تعرفها بلادنا أصدرت البيان التالي:

- إسدال الستار عن مهزلة الانتخابات الصورية المخزنية التي افرزت نتائج متوقعة عن طريق تزكية المخزن لحزب رجال الأعمال وناهبي المال العام والمتهربين من الضرائب المعبر الطبقي عن مصالح الرأسمالية الريعية بالمغرب.

- تسجيل هزالة نسب المشاركة مما يؤكد عزلة المخزن و احزابه الإدارية وفقدانهم للشرعية الشعبية، فلولا شراء الذمم واستعمال المال الفاسد واستغلال العلاقات العائلية والقبلية وخاصة في الأرياف والقرى، لكانت النتائج أسوء مما نفخته وزارة الداخلية المشهود لها بباعها الطويل في عملية تزوير الانتخابات.

- هجوم شرس على كل صوت يعبر عن رفضه لمهزلة الانتخابات سواء عن طريق الحصار والحرمان من الاعلام العمومي السمعي البصري أو تطويق مقرات النهج الديمقراطي واعتقال مناضليه ومناضلاته ومنعهم من التواصل مع الفئات الشعبية.

وأمام هذا الواقع المتسم باحتداد الفرز الطبقي تعلن الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الجنوب ما يلي:

- تهنئتها لكل مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي والمتعاطفين معه على تجسيد الموقف المشرف الذي أعلنته القيادة الوطنية للنهج الديمقراطي والمتمثل في مقاطعة الانتخابات الصورية المخزنية وفضح الوجه البشع والقمعي لديمقراطية المخزن.

- ادانتها للمنع والحظر الذي طال حزبنا سواء بمنعه من الإعلام العمومي أو منع مناضليه من التواصل مع العمال – ات وكل الكادحين بإمكانياتهم الذاتية عبر القمع والحصار كما سجل بالجهة سواء القمع وسرقة لوجستيك حملة المقاطعة للرفاق والرفيقات بأحد الأسواق الأسبوعية بكلميم او التعدي الجسدي والحصار الذي تعرض له الرفاق ببيوكرى.

- تأكيدها على أن نتائج الانتخابات الصورية المخزنية لا تعبر عن الإرادة الحقيقة للشعب المغربي المتمثل في الديمقراطية الحقيقية والحرية السياسية واحترام الحقوق الاقتصادية والثقافية والنقابية لمختلف مكونات الشعب المغربي.

- تأكيدها على أنه إضافة لما كشفته نتائج الانتخابات المخزنية وهو المزيد من الهجوم على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وعموم الكادحين، تؤكد نتائجها انه لا بديل عن بناء وتصليب وتطوير الجبهات النضالية وتركيزها في جبهة شعبية واسعة لمواجهة المخزن وكل الأوهام الدستورية التي يطبل لها من قبيل إمكانية تحقيق الحرية السياسية والنقابية للشعب المغربي عن طريق النضال المؤسساتي الذي أثبتت تجربة 50 سنة انه ماكينة مخزنية لطحن كل الأصوات الحرة وسلب إرادتهم في التغيير الديمقراطي الحقيقي.

- رفضها لضرب قوت الجماهير الشعبية عبر الزيادة الصاروخية في أسعار المواد الغذائية الاساسية واستغلال فترة الانتخابات الصورية لتمرير هذه الزيادات البشعة والتي ستفاقم من أوضاع الطبقة العاملة وعموم الكادحين و الكادحات.

- تضامنها مع كل المعتقلين السياسيين ومطالبتها بإطلاق سراحهم الفوري وادانتها الصارخة للقمع الذي تعرضت له الجماهير الشعبية في كلميم.

- دعمها وتضامنها مع نضالات العمال والعاملات ضد الاستغلال والطرد الذين يخضون إضرابات في كل من اشتوكة ايت باها وأولاد تايمة.

فصيل طلبة اليسار التقدمي - موقع الرباط يندد باستمرارية انتهاكات حقوق الطلبة

في سياق يتسم بهجوم النظام المخزني على القطاعات الحيوية (التعليم، الصحة، الوظيفة العمومية...) تطبيقا لإملاءات الدوائر الإمبريالية بهدف جر القطاعات الحيوية نحو الخوصصة. وبعد صيغة "التعليم عن بعد" والنضالات التي خاضتها الجماهير الطلابية بكافة المواقع الجامعية السنة الفارطة ضد هاته الصيغة المشبوهة وما تكرسه من طبقية التعليم على أبناء الكادحين والعمال.

تابع فصيل طلبة اليسار التقدمي موقع الرباط مجموعة من الخروقات التي عرفتها عملية تسجيل الطلبة الجدد برسم الموسم الجامعي 2021/2022 بكافة مؤسسات جامعة محمد الخامس الرباط وخاصة كلية الآداب العلوم الإنسانية، حيث لازالت الجامعة تفرض على الطلاب الجدد أداء رسوم تسجيل متمثلة فى مبلغ 100 درهم، وكذا المشاكل التقنية التي يعرفها موقع الكتروني الخاص بالتسجيل القبلي، بالإضافة إلى فرض الانتقاء داخل المؤسسات مفتوحة الاستقطاب (مسلكي علم النفس والدراسات الإنجليزية بكلية الآداب) في خرق سافر لمجموعة من القوانين المنظمة للتعليم العالي "دفتر الضوابط البيداغوجية" وضرب للحق في التعليم الذي يضمنه دستور البلاد على علاته، وكذلك حرمان الطلبة حاملي باكالوريا ما قبل 2020 من التسجيل بمجموعة من المسالك (علم نفس/علم اجتماع/الدراسات الإنجليزية).

وبناء على ما سبق ذكره وأكثر فإن فصيل طلبة اليسار التقدمي موقع الرباط يعلن للرأي العام الطلابي المحلي والوطني ما يلي:

- رفضنا التام لخوصصة التعليم من خلال فرض رسوم التسجيل على الطلبة الجدد بجامعة محمد الخامس مهما كان مسوغها.

- رفضنا التام لعتبة الانتقاء بالكليات مفتوحة الاستقطاب على الطلبة الجدد.

- تضامننا المبدئي مع جميع الطلبة المحرومين من التسجيل وندعوهم إلى الالتفاف حول نقابتهم التاريخية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب؛

- اقتراحنا على جامعة محمد الخامس تمديد فترة تسجيل الطلبة الجدد مهما كانت سنة تحصلهم على الباكالوريا على حد سواء وبكافة المؤسسات التابعة لها تماشيا مع إعلان وزارة التعليم تأجيل الدخول الجامعي.

- نطالب بتبسيط الإجراءات الإدارية للطلبة خاصة طلبات الانتقال الخارجي.

- نطالب بحق الطلبة في تعليم حضوري مجاني وجيد خلال الموسم 2021/2022 وكذا فتح الأحياء الجامعية.

- ندعو جامعة محمد الخامس والكليات التابعة لها إلى احترام قانونها الداخلي المتعلق بالحريات النقابية والسياسية دخل الحرم الجامعي وممارستها داخل الجامعة بدون استغلال جائحة كوفيد في الزحف على مكتسبات وحقوق الجماهير الطلابية التي حصنتها الحركة الطلابية بتضحيات جسام.

- استعدادنا التام إلى الانخراط في كل الخطوات التي سيتخذها الطلبة في القادم من المحطات.

- ندعو كافة الطلبة وكافة المكونات الطلابية للالتفاف حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب باعتباره نقابة لكل الطلاب والسبيل الأوحد للدفاع عن مصالحهم البيداغوجية والمادية والديمقراطية.

عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

عاشت الجماهير الطلابية

لا بديل عن المقاومة الشعبية

اشتوكة ايت باها

عمال وعاملات ضيعات زنيبر الفلاحية يطالبون بحقوقهم المشروعة

أشار مصدر من شبكة تقاطع للحقوق الشغلية أن "عمال وعاملات ضيعات زنيبر الفلاحية بايت عميرة اشتوكة أيت باها مستمرون في تنفيذ برنامجها الاحتجاجي اليوم الثلاثاء 14 شتنبر 2021، احتجاجا على استمرار وإصرار المسؤولين بضيعات زنيبر على خرق قانون الشغل بخصوص الحد الأدنى للأجور، وحقوق الشغلية أخرى". وأشار نفس المصدر إلى أن "الإدارة مصرة على أن تكون استثناء بالقطاع الفلاحي".

وأضاف المصدر أن "اصرار الإدارة على خرق القانون يقابله إصرار العاملات والعمال على مواجهته بكل عزم وإرادة، كما يدعون جل العاملات والعمال والمناضلين والمناضلات والجمعيات والنقابات المناضلة لمساندتهم في معركتهم العادلة ضد ما أقدمت عليه الإدارة من خروقات تضرب في الجوهر كرامة الإنسان".

عاش التضامن العمالي عاشت الوحدة العمالية.

وجدة

مستخدمو البنك الشعبي وجدة بركان ينددون بإغلاق باب الحوار

عبر المكتب النقابي المحلي للبنك الشعبي وجدة بركان (الإتحاد المغرب للشغل) في بيان له، نشر في مواقع إخبارية إلكترونية، عن "قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع المهنية والاجتماعية لعموم المستخدمين/ت نتيجة تصرفات الإدارة الجهوية للبنك الشعبي التي لم تكترث للعديد من المراسلات المطالبة بالحوار المستعجل عبر آليات التفاوض الجماعي التي ينص عليها تشريع الشغل وتكفلها القوانين الجاري بها العمل وذات الصلة" مع العلم يضيف البيان "أن انتخابات أعضاء اللجان الثنائية مكنت نقابة الاتحاد المغربي للشغل من الحصول على صفة الأكثر تمثيلية ومع ذلك تلكأت الإدارة الجهوية في الاستجابة لطلبات اللقاء المتكررة متذرعة بمطبات لا تدخل إلا في خانة أسلوب التسويف وتنم عن نهج سياسة الهروب إلى الأمام في القضايا المتعلقة بمطالب مستخدمي البنك الشعبي بوجدة وبركان".

وتأسيسا على ذلك يسترسل البيان "فقد قرر المكتب النقابي مؤازرا بالاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل والعديد من القطاعات العمالية والوحدات الإنتاجية تنظيم وقفات احتجاجية تنديدا بسلوك الإدارة الجهوية ودفاعا عن حرية ممارسة العمل النقابي وعن الحق في المفاوضة الجماعية".

تازارين

دوار بتزارين يتخبط في دوامة التهميش

تطالب ساكنة دوار تيمارغين التابع للجماعة الترابية تزارين، بإقليم زاكورة، الجهات المختصة بالتعجيل بتعبيد مقطع طرقي يمتد على طول 26 كيلومترا، يربط بين الطريق الجهوية رقم 108 ودوار تيمارغين مرورا بالقرب من روض للتعليم الأولي والمسجد والمؤسسة التعليمية الابتدائية.

وتعيش ساكنة الدوار سالف الذكر معاناة كبيرة بسبب عدم

تعبيد المقطع الطرقي المار بوسط الدوار وغياب قناطر بالأدوية التي تسبب في شل حركة الساكنة أثناء التساقطات المطرية التي تسجلها المنطقة من حين إلى آخر، وفق تصريحات متطابقة للساكنة المحلية.

منع حقوقيين من السفر لحضور لقاء دولي للمدافعين عن حقوق الإنسان

في رسالة مفتوحة إلى السيد وزير الداخلية، استنكرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان "الأسلوب الجديد من أساليب التضييق على الجمعية الذي ينضاف إلى حرمان فروعها من وصل الإيداع وحرمان الجمعية ككل من القاعات العمومية، وغيرها من الممارسات التعسفية المنتهكة للقانون"، كما طالبت في نفس الرسالة ب"جعل حد للتعسفات الإدارية، ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والتي كان آخرها ما

تعرضت له عضوتي المكتب المركزي، من الحرمان التعسفي من الإذن بالسفر لحضور لقاء حقوقي خارج البلاد". وفي ما يلي نص الرسالة:

الموضوع: منع مسؤولتين بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان من حضور لقاء حقوقي خارج المغرب.

تحية، وبعد

أقدمت سلطات عمالتي كل من الفقيه بنصالح والرباط على رفض تسليم الإذن بمغادرة التراب الوطني لكل من **السيدة نعيمة واهلي نائبة رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والسيدة خديجة رياضي عضوة المكتب المركزي،** لحضور لقاء تشاوري للمدافعين عن حقوق الإنسان بتركيا، بدعوة من مركز الخليج لحقوق الإنسان، ينعقد في الفترة الممتدة بين 15 و18 شتنبر 2021.

ورغم تقديم كل من المعنيتين لملف طلب الإذن بالسفر يتضمن كل الوثائق المطلوبة، ووضعه في الأجل، تم رفض

الطلبين بدعوى أن موضوع السفر ليس مبررا لتسليم الإذن بمغادرة البلاد.

إن هذا القرار يتناقض ومضامين الإعلان العالمي لحماية المدافعين، ومع توصيات المقرر الأممي الخاص المعني بوضعية المدافعين؛ كما يعد انتهاكا للحق في التنقل الذي تنص عليه المادة 12 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا يمكن تبرير المنع بما تتضمنه المادة الرابعة او المادة 12 نفسها من العهد، من جواز تقييد التمتع بهذا الحق فيحالة الطوارئ الاستثنائية أو متطلبات حماية الصحة العامة، لأن القرار لا يحترم الشروط التي تفرضها المادتان على الحكومات عند تقييد التمتع بالحقوق، لعدم التنصيص عليه في القانون، ولانتفاء الضرورة والموضوعية واتسام القرار بالتمييز، ما دام لا ينطبق على الجميع؛ وتناقضه مع التزامات أخرى للدولة متضمنة في القانون الدولي.

إن قرار منع مسؤولتي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من حضور لقاء حقوقي قرار يتسم بسوء استعمال للقانون، بل ويعتبر شططا في استعمال السلطة، وشكلا من أشكال استعمال قوانين الطوارئ الصحية لحصار المدافعين عن حقوق الإنسان، كما سبق أن صرحت به المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مصنفة المغرب ضمن الدول التي تستغل الإجراءات الخاصة بالوقاية من الجائحة للتضييق على عمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان.

إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ يستنكر هذا الأسلوب الجديد من أساليب التضييق على الجمعية الذي ينضاف إلى حرمان فروعها من وصل الإيداع وحرمان الجمعية ككل من القاعات العمومية، وغيرها من الممارسات التعسفية المنتهكة للقانون، فإنه يطالبكم بجعل حد لتعسفات الإدارات التابعة لكم ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي كان آخرها ما تعرضت له عضوتي المكتب المركزي من الحرمان التعسفي من الإذن بالسفر لحضور لقاء حقوقي خارج البلاد.

وفي انتظار اتخاذ المتعين، تقبلوا، السيد الوزير، عبارات مشاعرنا الصادقة.

عن المكتب المركزي

الرئيس: عزيز غالي

الإثنين 14 سبتمبر، 2021

محاكمة الأساتذة هي محاكمة المدرسة العمومية

ميلودة بنعزوزي

بعد اقتراب موعد محاكمة عدد كبير من الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد لاحظنا العديد من التعاليق على منشورات تخص الأساتذة المتابعين في حالة سراح، من قبيل الاستغراب الشديد من طرف الأساتذة عندما وضحنا طبيعة الاعتقال الذي تعرض له هؤلاء الأساتذة بكونه اعتقال سياسي. فقوبلنا بالعديد من التعاليق "كيفاش معتقل سياسي" "عندنا مطلب فئوي محض بعيد كل البعد عن ما هو سياسي" "نحن أساتذة لا علاقة لنا بالسياسة". وكذلك الرفض القاطع من طرف الأساتذة أن نعتبر الملف سياسي. فلكي نستطيع أن نتناول موضوع الاعتقال السياسي من وجهة نظر علمية، يتطلب أول الأمر تناوله من الناحية النظرية.

لماذا اعتقال الأستاذ الذي عبر عن رفضه لمخطط التعاقد هو اعتقال سياسي؟ ولماذا يتم إيراد عبارة المعتقل مشفوعة بعبارة "السياسي"؟

في محاولة لتقديم علاج شاف لهذا السؤال يمكن للقارئ العزيز أن يسأل نفسه بعض الأسئلة البسيطة من قبيل: هل يستوي اعتقال أساتذتنا، المخلصين لقضية الدفاع عن المدرسة العمومية والوظيفة العمومية ضد مخططات التعاقد والخوصصة، مع اعتقال أي شخص داخل المجتمع ارتكب جريمة دنيئة داخل مجتمعنا الذي بات وكرا لمختلف أنواع الجرائم؟ وهل من الممكن، حقيقة، أن يناضل العامل ضد ظروف عمله القاسية دونما أن يكون نضاله هذا سياسيا؟ أليس النضال من أجل مطالب مرتبطة بما هو اقتصادي نضال سياسي في حد ذاته؟ ومتى تلتجئ الدولة لأسلوب الاعتقال مع المحتجين على اختلاف مكانتهم في المجتمع ومطالبهم. سواء أساتذة أو طلبة أو صحافيين (عمر الراضي، سليمان الريسوني) أو محاميين أو أبناء الشعب الذين يحتجون ضد السياسة المنهجة في حقهم (الريف، جرادة، بني تجيت....)

فهناك من يعتقد أنه أستاذ قد مورس في حقه الشطط في استعمال السلطة وليس اعتقال سياسي، أو يعتقد أنه نظرا لمطلبه حول الإدماج فهذا لا يستدعي الوصول إلى هذا النوع من الاعتقال. وهؤلاء هم أصحاب أن الملف لا علاقة له بالسياسة.

ألـيـس اغـتـيـال الـشـهـيـد عـبـد الله حجيلي اغتيالا سياسيا؟؟

فالمعتقل السياسي: هو كل فرد ناضل ورفض أي مخطط طبقي من طرف أي وزارة سواء وزارة التعليم أو الشغل أو التجهيز ليتم اعتقاله في شكل نضالي أو مسيرة يرفض من خلالها قرارات الطبقة الحاكمة.

قبل أن نخوض في نقاش سياق اعتقال الأساتذة.

نوضح هل الملف سياسي أم لا؟؟

كثيرا ما يسقط ذوي ضيق الأفق عمليا، ودون وعي، بين براثين المنهج الأرسطي الطوبوي الذي أكل عليه الدهر وشرب، فتجد البرجوازي الصغير يعمل على تجزيء الكل المتكامل وبناء جدران بين النقيضين بل والأنكى من ذلك تسمية الأشياء بغير مسمياتها الفعلية... وهو أمر طبيعي في ظل سعيهم الدائم إلى تحقيق أوهامهم الذاتية بغض النظر عن ارتباط وضعهم، كفئة لها موقع محدد داخل المجتمعات القائمة على الطبقات، بسيرورة المجتمع ومآلاته. لعل الشعار الذائع الصيت في صفوف الجماهير الاستاذية "أنا أستاذ لا علاقة لي بالسياسة" هي عبارة تعبر عن سذاجة ليس لها مثيل، وهي تشبه إلى حد بعيد عبارة "أنا تلميذ لا علاقة لي بحياة الأستاذ الخاصة ووضعه الهش" وعبارة "أنا عامل لا علاقة لي بهجرة الشباب وركوبهم قوارب الموت" وعبارة "أنا أستاذ مرسم لا علاقة لي بمعركة الأساتذة المتعاقدين!!" وغيرها من العبارات التي تعكس في مجموعها أن ما يدور في خلد الأستاذ والتلميذ والعامل والفلاح والممرض والصحفي... كلها لا تعدو أن تكون سوى محاولة للتملص من مسؤولية ما من جهة، وأيضا لجعل مطالبه بسيطة يبدو له أنها ستحقق إذا ظلت معزولة عن الكل غير القابل للتجزيء.

ينطوي مفهوم السياسة على حساسية لدى كل أفراد

المجتمع، إلا من رحم ربك، فالبرجوازي يمقت ويمتعض من كل الذين يعبرون عن سخطهم من سياساته المتعددة والمجحفة في حقهم، وعمادة الكلية تتعامل بالمثل مع كل طالب عبر عن رفضه لبنود التصفية التي تنزلها كل يوم، ووزارة التعليم أيضا في علاقتها بالأساتذة والأستاذات كلما عارضوا مذكرة أو قانونا أو مخططا من مخططاتها المنهجة،... ومنه فإن مواقفنا اليومية تعكس شكلا محددا لسياسة ما، فالرضوخ سياسة تخدم البرجوازي وعمادة الكلية والوزارة ووو... والتعبير عن الرفض ما هو إلا شكل آخر لسياسة نقيضة، فإذا ما تقصينا مواقف أفراد المجتمع تجاه قضية ما فلن تخرج في مجموعها عن مؤيد ومعارض إذ أن موقف الحياد في ذاته يصب في كفة المستفيد.

وبالتالي فإن حساسية هؤلاء من مفهوم السياسة لا تجد لها تبريرا لدى أفراد المجتمع والفئة المتعلمة على وجه التحديد سوى التأثر بالشائعات التي يتم تسييدها من طرف الساعين إلى الحفاظ على سيادة مصالحهم السياسية وانتشار أفكار سياستهم.

هكذا نصل إلى أن النضال هو وجه آخر لممارسة الصراع داخل المجتمع، إن كنت تناضل فأنت تتصارع لرسم حدود معينة هي في نفس الوقت تقليص لحدود الطرف الآخر وممارسة هذا الصراع يعني بلغة الأقراص والخشيبات يعني أنك تتبنى سياسة نقيضة لسياسة تهدف إلى تمرير كل المخططات دونما مراعات لمصالحك ومصالح الشعب معك.

*سياق الاعتقال

ومنه يكفي القيام ب"فلاش باك" بسيط لسيرورة نضالنا في التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد لتصل إلى أن تعامل المدير والمدير الإقليمي والجهوي والوزير والوزارة والدولة بأجهزتها مع مطالبنا المشروعة، في نظرنا، قد يبين بما لا يدع فجًا للشك الاعتقالات واغتيال الشهيد حجيلي هي محاولة لإخماد رفضنا وتركيعنا أي لإجبارنا على لزوم الصمت تجاه انتهاك حقوقنا الثابتة.

فالكل يعلم بالمعركة التي يخوضها الأساتذة المفروض عليهم التعاقد لمدة سنوات، سنوات من التنديد بهذا المخطط والرفض والنزول للشارع.

فالتعاقد نافذة من النوافذ التي يحاول النظام عبرها التوغل عميقا نحو الخوصصة، فمن جهة يبدو وكأن المستهدف الوحيد هم فئة الأساتذة، لكنه العكس تماما هو استهداف للشعب المغربي عامة. فمعركتنا لا تنفصل عن هموم الشعب المغربي.

فبعد عجز الوزارة عن احتواء المعركة بعدة طرق: الطرد، الترهيب، سياسة الوعود وكذلك استغلاله للإعلام لتضليل الرأي العام عن الوضعية الهشة التي يعيشها الأستاذ المفروض عليه التعاقد، من قبيل المماثلة وتمتيعنا بجميع الحقوق...

لكن الحقيقة أن الدولة كلما أتيحت لها فرصة اقتناص مناضل معين لا تتهاون في ذلك، فبدأت حملة اعتقالات متفرقة للأساتذة في كل الجهات. هذا الاعتقال والعنف والقمع لم يزد الأساتذة إلا تشبثا بمعركتهم ومطلبهم.

أمام هذا الزخم النضالي والنجاح الباهر للإنزلات الوطنية لجأ النظام إلى حملات اعتقال جماعية بطريقة مهينة وحاطة من كرامة الأستاذة والأستاذ، فحين تعجز الدولة وتصبح مصالحها مهددة، تلجأ إلى استعمال العنف بشتى ألوانه وتعتقل مجموع الأفراد الذين تعتبرهم خارج القانون. لأن هذه هي طبيعة الدولة في هذا الوطن الجريح لا تتقن سوى المقاربة القمعية مع كل من خرج لينتفض.

وبما أن القانون الذي تضعه يمثل مصالحها الطبقية فليس ثمة حاجة لمخالفته. فاعتقال هؤلاء الأساتذة كان بفعل انخراطهم الفعلي والميداني في البرامج المسطرة. فهم لا يحاكمون كأشخاص بل كقضية. فالهدف من هذا الاعتقال هو محاولة تقديم دروس لباقي الأساتذة للاعتكاف عن القضية وكسر شوكة النضال وإفراغ التنسيقية من محتواها النضالي.

*بعض من الأحكام التي تم تلفيقها للأساتذة:

التجمهر غير المسلح بغير رخصة.

إيذاء رجال القوة العمومية.

خرق حالة الطوارئ الصحية.

فنلاحظ أن الدولة تسعى جاهدة إلى نزع صفة الاعتقال السياسي، بل أكثر من ذلك تسعى إلى تجريم الفعل النضالي الذي قام به الأستاذ من أجل المطالبة بحقه العادل فقط، بشكل سلمي وحضاري. فكيف لأستاذ يرتدي وزرة بيضاء ويرفع شعار "لا لا ثم لا للتعاقد المهزلة" أن يقوم بإهانة وإيذاء رجال القوة العمومية. إذن المعركة قدمت معتقلين ولازالت ستتقدم مادام الصراع مستمرا، ومادام أن الدولة لا تملك سوى سياسة القمع والاعتقال.

*فما العمل تجاه المعتقلين وكيف يمكن تحصينهم ؟؟؟

إذن نعلم نية الدولة من الاعتقال هو ترهيب الأساتذة والعائلات ومنعنا من الاستمرار، ومنعنا من الالتفاف حول هذا الإطار المكافح. لكن نحن نؤمن أن اعتقال واستفزاز الأساتذة يزيدنا تشبثا بالمعركة وبمطالبنا. ونعلم كذلك أن صمودنا يوجع مصالح الدولة. وكذلك التعريف بالقضية التي اعتقلوا على خلفيتها هؤلاء الأساتذة، والطريقة المهينة والحاطة من كرامتهم التي تضرب شعاراتهم عرض الحائط، من قبيل: "حرية التعبير ودولة الحق والقانون، الدستور الجديد..."، تحصين الأساتذة هو الصمود على دربهم هو التشبث أكثر بمطلب تحصين المدرسة والوظيفة العموميتين من الخوصصة، والنزول بقوة إلى الشوارع من أجل التنديد بمحاكمتهم الصورية.

وليعلم كل أستاذ أنه مشروع معتقل مادام الصراع قائما، سيكون العديد من الاعتقالات والتضحيات في سبيل أبناء الشعب المغربي.

الحرية لجميع الأساتذة المعتقلين في حالة سراح الذين قدموا آيات من الصمود في وجه الجلاد. كل التحايا كذلك إلى جميع الأساتذة المتشبثين بالمعركة.

الماركسية والحركات الاجتماعية الجديدة

الحسين لعنايت

هذه التدوينة نشرت قبل سنتين في 2019، تحت عنوان "في الحركات الاجتماعية الجديدة..."، وللإفادة أعيد نشرها تحت عنوان: الماركسية وما بعد الماركسية....

• في أصل التعريف...

ظهر مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة على يد شنطال موف وارنيستو لاكلو اعتمادا على فلسفة "ما بعد الحداثة" (التي يسميها المثقفون الأمريكيون ب"الفلسفة الفرنسية" وخصصوا لها مجلة "علمية" تسمى "دفاتر علم الاجتماع"، سنعود لهذا الموضوع في تدوينة أخرى) التي تعتبر نفسها وصفة لتفسير تطور العالم باستعمال تحاليل "ما بعد الماركسية"....

تعتبر شانتال موف وارنيسطو لاكلو أن الماركسية لها ثلاث معيقات وهي:

-الاعتماد على الصراع الطبقي كمحدد وحيد للتغيير؛

- مفهوم الثورة على العالم "القديم" وبناء عالم جديد (تابولا راسّا)؛

- أسبقية البنية الاقتصادية على البنية الفكرية وعلى الرموز والتمثلات.

واعتبرت موف ولاكلو أن مشروعهما يندرج في عالم "ما بعد الماركسية" (فلسفة ما بعد الحداثة) لأنهما يعتبران "القوانين الماركسية" تجوّزت.

ظهرت أفكار شانتال موف وارنيسطو لاكلو بعد أن نجحت الوصفة النيوليبرالية (الحرية كنقيض للمساوات) لماركاريت تاتشير واندماج الاشتراكية الديمقراطية في المشروع الليبرالي (الخط الثالث لتوني بلير).

واعتمد الكاتبان في بلورة أفكارهما على ملاحظة أن الدول تصبح اوليكارشيا أكثر فأكثر حيت أصبحت فيها الطبقات الوسطى تضمحل، ما يعني أن هنالك أعدادا متزايدة من المواطنات والمواطنين يمكن أن يعبروا عن طموحاتهم من خلال برنامج "عمودي transversal ". هذا ما يتطلب (حسب خلاصاتهم) ضرورة إيجاد طريقة "مغايرة" لبناء "الحدود السياسية". لفهم هذه الخلاصة لابد من استحضار أن الماركسية تبني الحدود السياسية اعتمادا على المفهوم الطبقي.

ما لا يهتم به العديد من اليساريين، الذين أصابتهم "دوخة انتصار الليبرالية" ويلوّحون بانتهاء الدور التاريخي للطبقة العاملة واستبداله بما يفترض أن تحققه فئات خارج دائرة التراكم الرأسمالي، هو الارتباط الذي تضعه شانطال موف وارنيسطو لاكلو بين نضال "الحركات الاجتماعية الجديدة" والطبقة العاملة. حيث اعتبارا أنهما يبحثان في استراتيجية جديدة ل "الهيمنة المضادة" لهيمنة النيوليبرالية. هذه الهيمنة المضادة يرونها في ربط مطالب الطبقة العاملة مع مطالب ما يسمونه "بالحركات الاجتماعية الجديدة". مضيفين، وبما أن الأمر يتعلق بمطالب مختلفة (نسائية، ثقافية، حقوقية، مجالية بيئية، مادية...) لابد من سلسلة ترابطية فيما بين كل هاته المطالب، وهذا بالنسبة لهما، لا يتطلب فقط "كتلة" بل "إرادة مشتركة". ويطمحون حسب منظورهما إلى إعادة "بناء الحلم الاشتراكي" على شكل "الديمقراطية الجدرية" المبنية على سياسة تبني "الحدود" بين "الشعب من جهة والأوليكارشيا من جهة ثانية".

• هل نحن أمام قطيعة ايبستيمولوجية؟

كما ذكرنا سابقا تحليل شانتال موف ولاكلو مبني على فلسفة "ما بعد الحداثة" و"ما بعد الماركسية" لكن السؤال الجوهري الذي يتطلب المناقشة يتعلق بوضع النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي... الذي يتحدث عنه موف ولاكلو والمتعلق بالتحولات الناتجة عن الليبرالية الجديدة منذ بداية الثمانيات... هل هو وضع عالمي؟؟ أم وضعية خاصة بالدول الرأسمالية الغربية ومحمياتها في العالم الثالث؟؟؟ بمعنى هل لا يتعلق الأمر فقط بتحليل "أوروبي- مركزي" يحاول أن يتعمم على باقي العالم؟؟

نتذكر أن لينين، قبل قرن من الزمن برهن بواسطة الثورة البروليتارية ل 17 أكتوبر 1917 بروسيا بأن "المركزية الأوروبية الغربية" خاطئة لكونها تريد أن تعمم على باقي الشعوب تفسيرها لتطور العالم.

ففي نهاية السبعينات عاد تينك سياو بينك أحد المهندسين الكبار للثورة الصينية إلى الواجهة في الحزب الشيوعي الصيني وظهر بنظرية جديدة تحت عنوان "الرأسمالية الاشتراكية". شرع في فتح حدود الصين في وجه الشركات الأمريكية، بالخصوص، مستفيدا من التنافر الحاد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة... نظرا لما وفرته الصين الاشتراكية من طاقات بشرية كفئة ومن بنية تحتية وتكلفة إنتاجية ضعيفة التي تمكن من التراكم السريع للرأسمال. تدفقت الرساميل البنكية وتحولت الشركات الكبرى واستطاعت الصين أن توفر نمو الإنتاج الداخلي بتزايد لا يقل عن 10 بالمائة امتد على مدى أربعين سنة، ما مكن من إدماج طاقات هائلة من الطبقة العاملة في دائرة الإنتاج وصلت إلى مستوى تسمية الصين ب "معمل العالم". مقابل التطور الهائل لقوى الإنتاج في الصين من طبقة عاملة وطبقات وسطى أصبحت أوروبا وأمريكا والدول التابعة ذات الاقتصاديات الهشة تسير في الاتجاه المعاكس، تسريح العمال وإقفار الطبقات الوسطى. ففي فرنسا مثلا كانت شركة ألكاتيل يشغل 120 ألف عامل في 2004، وانتقل العدد إلى 54 ألف ثم 24 ألف في 2010، كل ذلك تحت شعار "مقاولة دون معامل"، لأن التراكم يتزايد إذا تحول الإنتاج في اتجاه الصين.... اليوم كل الشركات العملاقة في التكنولوجيا التي تحولت إلى الصين في التسعينيات بدأت تنظر في الانتقال إلى الهند (دور ترامب في هذا المجال لا يحتسب) لأن الأجور والعقار في الصين ارتفعت وأن الهند (نفس تعداد سكان الصين) هو بدوره يتوفر على كفاءات، فالتزايد السنوي للناتج الداخلي للهند يفوق 8 بالمائة وينافس الصين كما يضمن تكلفة في الإنتاج تمكن من تسارع تراكم الرأسمال....

> ما لا يهتم به العديد من اليساريين، الذين أصابتهم "دوخة انتصار الليبرالية" ويلوّحون بانتهاء الدور التاريخي للطبقة العاملة واستبداله بما يفترض أن تحققه فئات خارج دائرة التراكم الرأسمالي، هو الارتباط الذي تضعه "شانطال موف" و"ارنيسطو لاكلو" بين نضال "الحركات الاجتماعية الجديدة" والطبقة العاملة.

فإذا كانت الطبقة العاملة في أوروبا يفترض أنها تتقلص وتحل محلها في مواجهة الرأسمالية "حركات اجتماعية جديدة" فالقوى العاملة ارتفعت عبر العالم (في الصين والهند لوحدهما) ارتفاعا صاروخيا....

من هنا يظهر أن مفهوم "الحركات الاجتماعية" لا يمكن أن يعبر عن قطيعة ايبستيمولوجية تتطلب صناعة فلسفة "ما بعد الحداثة" و"ما بعد الماركسية".

• الحركات الاجتماعية الجديدة والأزمة الظرفية

الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت بالدول الرأسمالية الغربية والدول التابعة، من جراء إدماج طاقات هائلة من الطبقة العاملة بالصين والهند مستقبلا في دائرة تسارع التراكم الرأسمالي، تظهر على هامش المجمعات الإنتاجية الكبرى وفي المناطق المهمشة، خاصيتها كونها تلف أوسع الفئات المقهورة، تعدّ بمئات الآلاف بل بالملايين، ضحايا الاستنزاف والتهميش النيوليبرالي والليبرالي التبعي وملفاتها المطلبية تشمل جميع ما يتعلق بالفئات الخاصة وبالمرافق الحيوية والبنية التحتية والوضع المعيشي ومناصب الشغل سواء في القطاع الخاص أو "العمومي"...، هذه الحركات تفرز مناضليها الميدانيين الذين يتعاملون بثقافة مخالفة لتلك التي تربى عليها المناضلون النقابيون أو الحزبيون، هذه الحركات تبلور ملفاتها قاعديا ما يجعلها تجد صعوبات في التفاوض (الثقة في الناطقين باسمها . (هذه الملفات المطلبية لا يمكن توفير غلافها المالي إلا إذا أفرغت البنوك من أرصدة الأوليكارشيا المتحكمة في الاقتصاد. ما يبين أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تطمح موضوعيا، ولو غاب "الوعي الذاتي"، إلى تفكيك النظام الرأسمالي البشع... ما يجعل الأنظمة الممثلة للبورجوازية بتعدد أصنافها تواجهها بالقمع والتشهير وتلفيق التهم سواء في الدول البورجوازية التي أصبح يتحكم في قراراتها الرأسمال المالي أو في الدول المستبدة المفترسة التي من طبيعتها الافتراء والقمع والاعتقال... لكن في المقابل هذه الحركات الاجتماعية هي بطبيعتها خارجة من الدائرة المباشرة للتراكم الرأسمالي ما يجعلها تفتقد لوسائل "اقتصادية" للضغط ... مثلا "السترات الصفراء بفرنسا" تتوجه إلى المدارات أو مداخل الطرق السيارة أو التظاهر نهاية الأسبوع... في حين أن الطبقة العاملة في المؤسسات الإنتاجية الكبرى تنهمك في توسيع تراكم الرأسمال وإشباع أرصدة الأوليكارشيا.... هذا ما نسميه بالأزمة الظرفية التي تتطلب ربط نضال الطبقة العاملة بنضال الحركات الاجتماعية الجديدة (كما جاءت به موف ولاكلو)، وهذا في حاجة إلى الماركسية وليس إلى ما يسمى ب "ما بعد الماركسية".

التعليم العمومي بين سياسة التخريب وضرورة النضال لفرض الإصلاح الفعلي

الحسين لهناوي

ملحمة نضالية أخرى نفذتها جماهير الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يوم 16 شتنبر 2021 بتنظيم وقفات احتجاجية أمام العديد من المحاكم المخزنية في الرباط والدار البيضاء وفاس ووجدة وعدة مدن أخرى. لقد توافدت الجماهير الأستاذية حسب برنامج مضبوط وبحماس نضالي عالي أربك حساب النظام الذي كثف من إنزال أعداد غفيرة من قواته القمعية بمختلف تلاوينها وأشكالها لترهيب الأستاذات والأساتذة، وبالخصوص محاولات إبعاد المواطنات والمواطنين المتضامنين والمتعاطفين معهم، الذين باتوا

يستوعبون أنهم، بدفاعهم عن حقهم المشروع في الإدماج في الوظيفة العمومية، إنما يدافعون عن المدرسة العمومية. مرة أخرى، أعطت تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد درسا بليغا للنظام، من خلال التحدي لمناوراته الهادفة إلى محاولات تكسير وحدتهم وصمودهم، وأثبتت للجميع أنها إطار وحدوي وديمقراطي مناضل متماسك لن تنال منه كل الممارسات الخسيسة والمحاولات اليائسة أيا كان مصدرها. فالتنسيقية الوطنية، استطاعت أن تعي جيدا وتستوعب كافة الأساليب الدنيئة، السرية والعلنية التي استعملها النظام، منذ القدم، لتدجين قيادات النقابات والأحزاب السياسية المخزنية والممخزنة لتصبح رهينة لمخططاته، تتواطأ معه وتساهم في تطبيق سياساته اللاشعبية في قطاع التعليم، كما في القطاعات الحيوية الأخرى. ففير خاف على أن كل قيادات المركزيات النقابية وضمنها قيادات النقابات التعليمية، كانت مطلعة على المخطط الذي تم إعداده من طرف خبراء المؤسسات المالية الامبريالية والذي يستهدف تفكيك القطاعات الحيوية وأساسا قطاعي التعليم والصحة. فهذه القيادات كانت على علم بمخطط تصفية المدرسة العمومية والخوصصة التدريجية لقطاع التعليم وفرض سياسة التعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتعليم على الأستاذات والأساتذة، ليصبحوا يدا عاملة رخيصة، رهن إشارة لوبيات التعليم الخصوصي، كما أن هذه القيادات، كانت على علم بتقويض وتقليص عدد مراكز تكوين الأطر التربوية واستبدالها بما يسمى بمراكز مهن التعليم، وهي كلها ممهدات لتصفية المدرسة العمومية والتعليم العمومي، هذا المسلسل تم الشروع فيه منذ بداية القرن الحالي. فكل القيادات النقابية تتحمل المسؤولية التاريخية في المشاركة، إلى هذا الحد أو ذاك، في جريمة المخطط التخريبي لقطاع التعليم وتدمير المدرسة العمومية، باستثناء الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي، وهي النقابة التي تأسست بعد إرساء المعالم الكبرى لهذا المخطط الجهنمي والتي لم تشارك في عناصر الجريمة، لذلك نجدها تتضامن مع التنسيقية في كافة معاركها النضالية، لأنها غير مكبلة من طرف النظام. فما نشاهده اليوم من التباكي على المدرسة العمومية والمطالبة بإصلاح التعليم، من طرف هذه النقابات والأحزاب السياسية المخزنية يعد بمثابة دموع التماسيح بل هو لعب للأدوار المرسومة لها، بإتقان، في مسرحية هزلية عنوانها الدفاع عن قطاع التعليم العمومي وعن المدرسة العمومية وكذلك المطالبة بتحسين أوضاع شغيلة القطاع.

لقد استنتج النظام، من خلال جيش مخبريه وأدواته القمعية، أن التنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، منظمة عصية على محاولات التدجين والاختراق التي ألف استعمالها لإضعاف العديد من الهيئات السياسية والنقابية والمدنية، لذلك، التجأ إلى أسلوبه المعهود المتمثل في القمع والتنكيل والتضييق على التنسيقية من خلال فبركة المتابعات القضائية وتلفيق التهم الكيدية لعشرات الأستاذات والأساتذة المزاولين في مختلف المناطق، بما فيها المناطق النائية، كمحاولة يائسة للنيل من صمودهم وإصرارهم على انتزاع حقهم في إدماجهم وترسيمهم في سلك الوظيفة العمومية، على غرار باقي زملائهم المرسمين. بالإضافة إلى هذه المتابعات المهينة، تمت اقتطاعات ظالمة من أجور هذه الفئة بهدف استنزافها وعرقلة نضالاتها البطولية.

> إن النظام، الذي ينفذ توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تهدف إلى تخفيض نسبة كتلة الأجور، وهو ما يعني التخلص من الوظيفة العمومية، يراهن على توظيف الأستاذات والأساتذة من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتعليم، كمرحلة أولى، على أن يتم تفويت هذه الهياكل للرأسمال المحلي والأجنبي، مع تفويت المدارس والمعاهد، كذلك، لتنفض الدولة يدها من قطاع التعليم بشكل كامل.

إن النظام، الذي ينفذ توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تهدف إلى تخفيض نسبة كتلة الأجور، وهو ما يعني التخلص من الوظيفة العمومية، يراهن على توظيف الأستاذات والأساتذة من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتعليم، كمرحلة أولى، على أن يتم تفويت هذه الهياكل للرأسمال المحلي والأجنبي، مع تفويت المدارس والمعاهد، كذلك، لتنفض الدولة يدها من قطاع التعليم بشكل كامل. إن الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، براهنوا اليوم عن مدى وعيهم وحسهم الوطني كمدافعين شرسين عن المدرسة العمومية، ومن خلالها عن حق بنات وأبناء الشعب المغربي في الاستفادة من تعليم مجاني، موحد وذي جودة، وهو ما يتناقض كليا مع السياسات المتبعة، منذ الاستقلال الشكلي.

ومؤخرا، من أجل خلق نوع من الضبابية على التضامن الواسع الذي أصبحت تحظى به التنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة المفروض عليهم التعاقد من طرف القوى الديمقراطية الحقيقية وكافة الغيورات والغيورين على المدرسة العمومية والتعليم العمومي، أطلق النظام محاولة لخبطة حول مادة التربية الإسلامية، من خلال عدم احتساب نقطتها في الامتحانات، بالنسبة لبعض المستويات الدراسية، وهي محاولة لخلق شرخ داخل المجتمع بين من يشجع هذا القرار ومن يدينه بمبرر أنه يستهدف الدين الإسلامي. إن الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، من خلال تنسيقيتهم العتيدة، يشكلون المربع الأخير للدفاع عن المدرسة العمومية وعن قطاع التعليم العمومي، بعد أن استسلمت جل قيادات المنظمات السياسية والنقابية والمدنية عبر مباركتها للسياسات التقشفية المفروضة على الجماهير الشعبية، هذه السياسات المتوحشة التي تزيد من تعميق الهوة بين الأغنياء الذين يتقلص عددهم وتتضاعف ثرواتهم باستمرار والسواد الأعظم من الشعب الذي يزداد فقره وتهميشه. إن المعركة من أجل المدرسة العمومية هي معركة مصيرية تهم كافة الجماهير الشعبية، فعلى القوى المناهضة لسياسات النظام اللاشعبية أن تتلاحم فيما بينها وتلتف حول التنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد كإطار مستقل ديمقراطي وحدوي، من أجل تحصينه ضد هجمات النظام وأذنابه وعدم منحه فرصة الاستفراد بها ليقوم بمحاولاته التخريبية إزاءها.

أزمة التعليم بالمغرب وفشل مشاريع "الإصلاح"

إن تمرير القانون الإطار، كعنوان مرحلي للسياسة التعليمية ببلادنا، عبر برلمان لا يمثل الشعب يعتبر ضربة قاضية للحق في مجانية التعليم العمومي كما يعتبر التنزيل الفعلي لمقتضيات الحق في التعليم كما جاءت في الفصل 31 من الدستور الممنوح، الذي جعل هذا الحق مشروطا بما ستجود به الدولة من "مساهمة" إلى جانب المؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومساهمة الأسر.

وفي سياق جائحة كوفيد19-، تعمقت أوجه التمييز وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، حيث أظهرت التقارير الرسمية قبل غيرها أن أطفال التعليم الأولي لم يتمكنوا بالمرة من متابعة الدروس عن بعد، ونسبة مهمة من التلاميذ انقطعت عن هذا التعليم، مما يبين الفشل الذريع لهذا النوع من التعليم.

ومعلوم حسب الإحصاءات الرسمية أن 304.545 تلميذا وتلميذة في الموسم الدراسي المنصرم غادروا المدرسة دون أية آفاق مستقبلية، وتعرضت أسر تلاميذ التعليم الخاص للابتزاز والتهديد من طرف المدارس الخاصة، مما دفع بنحو 140.000 تلميذ وتلميذة إلى مغادرة المدارس الخاصة في اتجاه التعليم العمومي.

وعوض الرفع من ميزانية التعليم لمواجهة الأزمة الهيكلية لهذا القطاع الحيوي وتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والتي صادق عليها المغرب، تعرضت هذه الميزانية برسم سنة 2020 إلى التخفيض بمقدار 3.8 مليار درهم.

وما فتأت النقابات وجمعيات المجتمع المدني تعبر عن احتجاجها على إغلاق باب الحوار وخاصة لعدم استشارتها في إعداد الدخول المدرسي واستغلال الحكومة لحالة الطوارئ الصحية لفرض إجراءات مجحفة دون مراعاة مصلحة التلاميذ والأطر التربوية والإدارية.

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي واستكمالا لملف عدد الأسبوع المنصرم، الذي تناول التعليم الخصوصي، نخصص الملف لواقع التعليم ببلادنا على ضوء مستجدات الساحة التعليمية والدخول المدرسي والجامعي.

في الخلفيات السياسية والطبقية للتعاقد والهشاشة الشغلية في ميدان التعليم

اسلامي ع الحفيظ

في التأطير الفكري العام

إن الصراع بين فكرة تقديس الملكية الخاصة والخوصصة وفكرة التأميم/أو الملكية الجماعية وليدتا الصراع بين الفكر والقوى الرأسمالية (صوت الأغنياء) والفكر والقوى الاشتراكية (صوت العمال والكادحين)، وحصيلة الصراع الطبقي المرير في المجتمع حيث أدى هذا الصراع إلى تحقيق مكتسبات اجتماعية لصالح الطبقات الشعبية في المجتمعات الرأسمالية في المركز (بناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية وما ترتب عنه على صعيد المسألة التعليمية من بناء المدرسة الوطنية العلمانية ومبادئها الكبرى كالتعليم الموحد والمجاني).

وكذلك في دول الأطراف التي تحررت من الاستعمار ورأت في التأميم أو في الرهان على القطاع العام مدخلا لبناء دولة وطنية، وفي الرهان على التعليم مدخلا للتنمية الشاملة.

في حين انخرطت دول أخرى حصلت على استقلال شكلي غير مكتمل الأركان في التبعية العمياء مما جعل سياساتها مرهونة بمراكز القرار الامبريالية.

لكن منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدأت موجة الضغط الامبريالي والمالي الدولي تعتمد سياسات هجومية لفرض إعادة هيكلة البنيات الاقتصادية الرأسمالية الطرفية للتخلص من خدمة الدولة للقطاعات الاجتماعية الإستراتيجية "المكلفة" للدولة حسب زعمها (الانتقال من المنظور الكنزي إلى الليبرالية المتوحشة)، وساعد على تسريع هذا الهجوم تفكك المعسكر الاشتراكي ومكتسباته في التسعينات من ق20، فلم يكن أمامها سوى الحائط القصير للحقوق الاجتماعية للطبقات الشعبية وفي مقدمتها التعليم والصحة والشغل بإخضاعها تدريجيا لقوانين السوق الرأسمالية المتوحشة باعتبارها، وفق هذا المنظور، خدمات وسلع يجب أن تخضع إلى عملية العرض والطلب والتسليع والرسملة (إي إلى الجشع البورجوازي)، وأصبح لعابها يسيل لجعلها قيم بضائعية مذرة لربح الرأسمال والقطاع الخاص مستعملة ترسانة من المصطلحات والمفاهيم "المحايدة" في الظاهر والإيديولوجية المخادعة والملغومة في العمق بما يعنيه من خدمتها لمخططات رأسمالية واستعمارية جديدة)المرونة، المردودية، الكفاءة، التحكم في الزمن المدرسي، التلميذ هو قلب وهدف العملية التعليمة وضرب المجانية في المقابل!، التعليم الأولي أولوية وخوصصة التعليم الأولي في المقابل!، الجودة، التعاقد، تجويد العرض المدرسي، المدرسة المقاولة، التدبير المفوض من أجل النجاعة...) والكلمة الأكثر خداعا لتأطير هذه المخططات هو كلمة "الإصلاح" التي يمرر بموجبها خطط تخريبية كبيرة للطابع الوطني الموحد للمدرسة العمومية.

في التأطير السياسي الخاص

شكل حقل التعليم والمدرسة حقلا جليا للصراع الطبقي منذ الاستقلال الشكلي للمغرب والصراع بين الحركة الوطنية والجناح التقدمي فيها بالخصوص، استطاعت

هذه الأخيرة فرض المبادئ الأربعة الرئيسية لتأطير السياسة التعليمية في المغرب (المغربة؛ التعميم؛ التوحيد؛ التعريب) منذ ما سمي باللجنة الرسمية للتعليم 1957 وقد كانت هذه المبادئ تستجيب آنذاك لمحاولة بناء الدولة الوطنية حيث حددت المسارات الكبرى لبناء تعليم وطني عمومي.

لكن الطبقات السائدة وسياسة النظام إذا كانت دائما تقبل على مضض هذه المبادئ فإنها كانت تعمل على التملص منها كلما تراجعت القوة النضالية للجماهير الشعبية بصفة عامة والحركة النضالية في الوسط التعليمي بصفة خاصة (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، النقابات التعليمية التقدمية، الحركة التلاميذية...) التي تم استهدافها بالقمع والحصار والحظر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولقد كانت مقدمة التراجع عن شعار الوحدة والتعميم مع 1965، حين حاول النظام مراجعة نظام الباكلوريا وإدخال بنود الطرد وترهيب الطلبة والتلاميذ والعائلات والأساتذة، هذا المخطط الذي تصدت له في الحين من خلال انتفاضة جماهيرية ل 23 مارس.

لقد أدرك النظام أن مخططاته الطبقية من الصعب تمريرها في ظل الوعي التعليمي والطلابي السائد الذي تهيمن عليه الأفكار والتوجهات الاشتراكية والتقدمية النقدية والذي تسنده القوى التقدمية (الحركة الاتحادية آنذاك والحركة الماركسية-اللينينية المعروفة باسم اليسار الجديد)، فلجأ إلى مخططات تجفيف ينابيع هذا الفكر الثوري المنتشر في مختلف دواليب المجتمع وأجهزة الدولة نفسها والذي شكل مقاومة ومناعة للمجتمع من المخططات المفروضة عليه بفعل التبعية المخزنية للنظام الفرنسي أو بفعل الطابع الرجعي للنظام المغربي وتبعيته للمؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض والفارضة لشروط إعادة الجدولة، إن تخريب المناهج والبرامج التعليمية بإغلاق معهد السوسيولوجيا الذائع الصيت أو تعويض الفلسفة بالدراسات الإسلامية (ترجيحا للفكر الظلامي والمحافظ وإقصاء حتى للفكر الإسلامي التنويري والعقلاني بتنوعه وغناه)، لم تكن مجرد ردود أفعال بل توجهات واعية ولها مخططات مدروس لإعادة إخضاع التعليم في المغرب إلى المخطط الطبقي المتجدد في ضرب وحدة المدرسة المغربية وضرب مجانيتها، وخلق مدرسة بمستويين أو بعدة مستويات (مدرسة للأغنياء ومدرسة للفقراء وأخرى للطبقة المتوسطة) مما يجعل مفهوم الوطن يختزل في مفهوم السوق /جغرافيا بدون هوية وطنية جامعة.

إن بداية ما سمي بالمسلسل الديمقراطي والسلم الاجتماعي ستجعل النظام المخزني يعمل على دمج بعض القوى المانعة (القيادات الاتحادية بالخصوص) في مربع الاستسلام التدريجي للسياسات الليبرالية المتوحشة، وفي هذا الإطار سينصاع النظام لسياسات التقويم الهيكلي وما سيتبعها من محاولة إعادة الهيكلة الشاملة للاقتصاد

يتبع ص 8

تتمة مقال في الخلفيات السياسية والطبقية للتعاقد والهشاشة الشغلية في ميدان التعليم

المغربي بالعمل على التخلص من المكتسبات في مجال الوظيفة العمومية والتعليم والصحة والشغل.

وسيكون لنهاية السبعينات وبداية الثمانينات عنوان عريض تمثل في محاولة النظام تمرير سياسات تعليمية مخزنية تبعية ولا شعبية.

لقد شكل ارتماء النظام المغربي في التبعية وفي إعادة الجدولة للديون في سن السياسات الليبرالية المملاة كما شكلت مصادقته على العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بتحرير التجارة والخدمات (أي خوصصتها وتسليعها) أو الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاستعمارية السابقة، والخضوع لوصفات تقرير البنك الدولي لإخراج الاقتصاد المغربي من السكتة القلبية (تقرير البنك الدولي ل1995) مدخلا لمزيد من تكريس التوجهات الليبرالية المتوحشة ومزيد من الهجوم الطبقي على الخدمات العمومية في التعليم والصحة والشغل، وقد عمل النظام السياسي في المقابل بتحايل ماكر وبدعم من الامبريالية على تفكيك المقاومة الشعبية للنقابات وخاصة بعد إضراب 14 دجنبر 1990، وما تلاه من تأجيج التناقضات داخل حزب الاتحاد الاشتراكي أكبر قوة سياسية معارضة وتداعيات ذلك على المقاومة النقابية، أو من خطوات "الانفراج" المزعوم لتهيئ الظروف للمرور السلس للسلطة عبر حكومة "التناوب التوافقي" وتمرير "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" 1999 الذي فتح الباب بشكل رسمي وعلني لمخطط التعاقد تحت مسمى "الإجماع الوطني" .

كما كرس "المخطط الاستعجالي"(2009-2012)، و"الخطة الإستراتيجية "(2015-2030) وغيرها من التقارير السير في نفس اتجاه الخوصصة والتعاقد وضرب وحدة المدرسة المغربية. ذلك أن الحديث عن التعليم الأولي وعن الجودة... مجرد ذر للرماد في العيون، فالخوصصة جارية على قدم وساق وقد أعطي الضوء الأخضر للسير في هذا الاتجاه بما يعنيه من غض النظر عن وضعية هذا القطاع من حيث جودة البنيات ومن حيث ضمانات التعاقد في الأجور وفي الحقوق (الرخص + العطل + توقيت العمل + التقاعد...) ومن حيث جشع أصحاب رؤوس الأموال المتهافتون على الاستثمار في هذا القطاع المضمون الأرباح (بل نجد حتى مسؤولي الداخلية والأمن وقطاعات أخرى كالأطباء والصيادلة والفلاحين الاقطاعيين أصبحوا يستثمرون في قطاع هم غريبون عنه) والأكثر من ذلك فإن التعليم الأولي الذي يتم التبجح به كأولوية (الرؤية الإستراتيجية) هو تعليم خصوصي بشكل كلي وقد أسند أحيانا لمربيات ومربيين في ظروف تشبه العبودية وأقل من التعاقد بكثير، أصبحت ابتداء من الموسم الحالي (2021-2022) تديره جمعيات مناولة مستغلين ظروف الهشاشة والفقر الاجتماعي.

لقد تم تمرير صيغ متعددة للتعاقد ولتهشيش الوضع الاجتماعي للعاملين في قطاع التعليم شغيلة وأساتذة بدأ بعمال ومستخدمي قطاع النظافة والطبخ والحراسة مرورا بالأساتذة المدرسين مثل الأساتذة العرضيين وأساتذة سد الخصاص وأساتذة التربية غير النظامية وأساتذة المحاضر، والأساتذة المتطوعون... وصولا إلى الأساتذة المتدربون لفوج 2016... وهذه الصيغ "التجريبية" لم تكن مفصولة عن المخطط الأم الذي يستهدف تفكيك منطق الوظيفة العمومية في قطاع التعليم باعتباره القطاع الأكثر تشغيلا (أزيد من 50%)، وانتهاء بصيغة "الأساتذة المتعاقدين" أفواج 2016 /2017/2018.

وفي نفس الوقت كان هناك عمل حثيث على تشجيع المغادرة للموظفين العموميين، عبر سابقا المغادرة الطوعية وحاليا التقاعد النسبي، لتمرير مخطط قد يقضي على الوظيفة العمومية بشكل نهائي ويخضعها لقوانين تفقدها كل الضمانات الحقوقية التي اكتسبها الأساتذة عبر تاريخ من النضال ضد المخططات الليبرالية المتوحشة.

لقد دخل النظام في هذا المخطط مستغلا وجود نخب وقوى سياسية (مكونات التحالف الحكومي السابق: إسلاميين ويمين ومتمخزنين) مستعدة للعمل معه على تمرير هذه المخططات إلى أقصى درجة، ضاربة عرض الحائط مطالب الشعب في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية التي يعتبر التعليم الموحد العلمي العصري والعلماني أحد ركائزها الكبرى في تجارب كل دول العالم الوطنية.

لقد جربت العديد من الدول سياسة التعاقد منذ تسعينات القرن الماضي في الهند والكامبودج والجزائر وغيرها وتم انتقاد هذه التجارب حتى من طرف منظمات دولية تربوية استطاعت رصد سلبياته مثل منظمة اليونسكو، كما أن نضالات الأساتذة في بعض هذه الدول منها الجزائر أدت إلى تراجع الدولة والعودة إلى التوظيف العمومي.

> لم تهتم السلطات الاستعمارية في المغرب بإنشاء التعليم العالي، واكتفت بتطوير بحث علمي يحقق لها الاستغلال الأمثل والمكثف للموارد الطبيعية. وقد تولت إنجاز هذا البحث معاهد أنشئت لهذا الغرض، كمعهد باستور والمعهد العلمي

أما التعاقد في الدول المتقدمة فهو محدود جدا وتكميلي ويتوفر على أسس حقوقية وبنيات قانونية جد مختلفة حيث لا يجوز القياس بين دول لها تعليم وطني ديمقراطي علماني موحد مجاني وعصري له مكانة في العالم في تخريج العلماء والنخب وفي تكريس قيم حقوق الإنسان والثقافة المدنية العصرية ويسمح بالترقي الاجتماعي ولو في ظل النظام الرأسمالي، ولا مجال لمقارنته بتعليم فوضوي هجين تنهشه بورجوازية ونخب متعفنة تتعمد الارتجال وتذرف دموع التماسيح على ميزانيات أنهكها النهب الشرس للمال العام والثروات والفساد والتملص الضريبي وسياسة إغناء الغني وإفقار الفقير، ولم يستطع حتى في ظرف 60 عاما القضاء على الأمية الأبجدية فبالأحرى أن يكون رافعة للتقدم.

ملاحظات وخلاصات أساسية يجب الوقوف عندها

إن السياسة التعليمية في المغرب هي سياسة طبقية، فرغم العديد من المكتسبات التي يتم اليوم العصف بها فقد كانت دائما السياسات التعليمية تخدم مشروعا طبقيا حاكما لم يستطع بناء المدرسة الوطنية الموحدة لكل أبناء وبنات الشعب بدون تمييز وبالتالي أصبحنا أمام تعليم متعدد المستويات وهو تعليم يعيد إنتاج التموقعات الطبقية حيث يعود كل فرد إلى طبقته الأصلية ولا يسمح له التعليم بالمساواة في الترقي الاجتماعي (نظام الطبقات بالمفهوم القروسطي حيث الشريف والوضيع).

تعليم إيديولوجي رجعي ومتخلف من حيث المحتويات يكرس الثقافة المخزنية الظلامية السائدة ويهمش العقل والعلم والفنون وتفتق الطاقات ويطغى عليه الهاجس الأمني.

تعليم يتخبط منذ 60 عام فاقدا البوصلة حول السياسة اللغوية مترددا بين الفرنسة و"الهجانة " محتقرا اللغة العربية، ومهمشا الأمازيغية، ليس على أسس علمية لسانية أو معرفية بل من منطلقات التبعية للكتلة الطبقية السائدة وبعدها عن المشروع التحرري الوطني الديمقراطي الشعبي.

تعليم يتخبط في الاختيارات البيداغوجية بحيث يعيش منذ التجربة التحسيسية ببيداغوجيا الإدماج ما يشبه "درجة الصفر في البيداغوجيا"، ولم يتقدم قيد أنملة في هذا المسار بل ترك الوضعية تحت عنوان "اللاأدرية البيداغوجية"

تعليم لم يحظ بأي إجماع حول اتجاهاته الكبرى رغم الادعاءات، فالميثاق الوطني للتربية والتكوين لم يحظ ب"الإجماع" المزور المروج له، حيث انتقدته ورفضته القوى التقدمية والديمقراطية. و"الميثاق حول النموذج التنموي الجديد" لا يبشر بأية إصلاحات حقيقية واعدة من أجل تعليم عمومي موحد جيد وشعبي.

أن سياسة تفكيك المدرسة العمومية، وتفكيك الوظيفة العمومية، وضرب المجانية وفرض التعاقد وتمديد التقاعد بدل التوظيف العمومي لا علاقة له بالمسمى بالجهوية الموسعة المفترى عليها في ظل نظام يفتقد إلى الديمقراطية المركزية، بل هو مشروع يريد الإجهاز على الحد الأدنى المتبقى من الروح الوطنية التي تمثل المدرسة العمومية الموحدة رمزية لها، والوظيفة العمومية رافعة لبناء الدولة الوطنية المستقلة (بجهات موسعة أم بدونها)، إن تحويل المدرسة والمجال التعليمي إلى مجرد سوق للتبضع والربح الخدماتي هو العين الذي من خلالها يتم التهيئة لهذه المخططات الجهنمية ضد المدرسة العمومية.

مقترحات ضمن المطلوب لمواجهة المخطط

إن النضالات الحالية للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يعتبر واجهة مهمة من واجهات النضال ضد المخطط وخصوصا في شقه المتعلق بوقف التعاقد والمطالبة الإدماج في الوظيفة العمومية بلا قيد أو شرط .

إن وحدة الحركة النقابية على أسس كفاحية واعية بخطورة المخطط استراتيجيا على المدرسة العمومية وعلى الوظيفة العمومية مطلوبة أكثر من أي وقت مضى فكل تجزيء للملف سيعصف بالمدرسة العمومية وبمجانيتها، وسيضرب عرض الحائط بقيمة الوظيفة العمومية، وسيهدد الحقوق الشغلية.

إن وحدة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ضد مخططات تفكيك المدرسة العمومية والوظيفة العمومية أصبحت مطلبا ملحا، ليس من حيث تسجيل المواقف وهذا مهم، ولكن من حيث كذلك اتخاذ خطوات جريئة وعملية كالانسحاب من المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية... باعتبارها مجالس يتم فيها تمرير شرعية التصفية لهذا القطاع الاستراتيجي.

فتح نقاش عمومي بين القوى التقدمية والديمقراطية والحية لبلورة رؤية واضحة للتعليم المنشود كتعليم شعبي ديمقراطي عصري وكمدرسة عمومية علمانية موحدة وربط هذا المشروع بحل معضلة الديمقراطية ببلادنا، وجعل القطاعات الإستراتيجية للشعب بعيدة عن الحسابات السياسوية والضيقة لبورجوازية جشعة ولنخبة عمياء وعميلة أصبحت رهينة المخططات الامبريالية المتلاعبة بمصالح الدول والشعوب والعائق أمام نهضتها الفعلية.

القانون الإطار 51.17 ووهم إصلاح التعليم في المغرب

قاشى م الكبير

مازالت المنظومة التعليمية بالمغرب تواصل إنجازاتها الكارثية، موسعة حجم ما حققته من هدر وعنف مدرسيين، وتخلص من مؤسسات ابتدائية وإعدادية وثانوية أيضا، وتنكيل بأطر التدريس والإدارة ومتابعتهم قضائيا على خلفية احتجاجهم على أوضاعهم المأساوية، وتفريخ لجحافل من الأميين بشواهد مدرسية تشهد على ما لحق التعليم من عدوان وخراب.

إنها ثمار الرؤية الاستراتيجية للتعليم 2015_2030

بعد انقضاء ثلث المدة لتحقيق خطة تنمية القطاع وتجويده، والتي ازدادت مرارتها في ظل جائحة كورونا التي فصلت أبناء الفقراء عن فصولهم وحالت بينهم وبين المدارس منذ منتصف شهر مارس في الموسم الدراسي 2019_2020، أما اعتماد نظام التناوب والتعليم عن بعد في الموسم الدراسي المنصرم 2020_2021 فقد عمق فجوات عدم المساواة والتكافؤ بين زبناء المدارس التجارية ورواد المدرسة العمومية الذين بقوا خارج التعليم المدرسي لمدة سنة كاملة، يحضرون أسبوعا ويتغيبون في الأسبوع الموالي والذي يمكن أن يلحقه أسبوع عطلة بينية وبعده إضراب لمدة ثلاثة أو أربعة أيام متوالية ليتصادف الأسبوع الرابع مع ضرورة التحاق فوج آخر بالشكل الذي حفز الانفصال عن المدرسة للأبد.

ليس في كل ما سبق ما يمكن وصفه باللادستوري أو الخرق المشين لقوانين البلد والتزاماتها، فأسمى نص في البلد ينص في فصله 31 على أنه: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة" ، إنهم يعملون على تيسير الأسباب فقط، بل حتى النموذج التنموي الذي تهارشت بأغرب أشكال الفساد، من أجل تطبيق مضامينه، كل الأحزاب الملتفة حول خدمة مصالح الطغمة الكمبرادورية التي تجر البلد نحو الفوضى، ينص في الصفحة 89 على ضرورة تشجيع تفويض تدبير بعض الخدمات العمومية إلى فاعلين اقتصاديين خصوصا في مجال الصحة والتعليم والإدماج المهني والثقافة والطفولة... أي أنه يعد بمزيد من التخلص من كل الآثار المتبقية من المرفق العمومي ومجانيته، وتشجيع خلق شركات للتعليم الخصوصي والتي تعرض سلعتها لمن يستطيع الدفع؛ أما أطر التدريس فيمكنهم تدبر تحسين مستوى دخلهم واستكمال نفقاتهم الأسرية بالانخراط في الفساد، وذلك بتوفير الجهد المفترض بذله في قاعات الدرس الرسمية والاحتفاظ به للأوكار الخصوصية أو جلب تلامذتهم لهذه الفضاءات مقابل عمولات إضافية.

إنه الطريق الوحيد الذي أضحى مفتوحا لهذه المهنة لمعالجة منتسبيها لانهيار قدرتهم الشرائية، فالصفحة 93 من التقرير العام للنموذج التنموي ينص على ضرورة "حث المدرسين الممارسين على تحسين أدائهم عن طريق توفير المزيد من إمكانيات الترقي والتطور في الأجرة المشروطة حصريا بالنتائج ويتعين كشرط أولي لهذا الإجراء وضع نظام جديد لتقييم المدرسين يأخذ بعين الاعتبار أثرهم الملحوظ على تعلم التلاميذ وتطورهم المهني"، إنها صيغة ملطفة للقول بأن قطاع التعليم في الظل هو الحل الأمثل لتحسين وضعيتهم، ما دام النموذج التنموي يحملهم مسؤولية سياسات وضعت أصلا من أجل الإقصاء الطبقي.

لنطلع في هذا الصدد على تجربة اعتماد اللغة الفرنسية كلغة أجنبية ثانية، سواء انطلاقا من الرؤية الاستراتيجية 2015_2030 أو من خلال بعض إشارات النموذج التنموي، ومن باب الإشارة لصلاحيات المؤسسة التشريعية التي يكمن هدفها في حجب الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي المغربي المسترشد بمبادئ الملكية الإلهية التي تجلل كل السلطات، فإن لجنة التعليم والثقافة والاتصال وهي تصادق يوم 16 يوليوز2019 على مشروع قانون الإطار رقم 51.17 فقد أكدت على أن اللغة العربية تملك مقومات كثيرة لتدريس المواد العلمية وأوصت بضرورة تمكين اللغة العربية من قيادة قاطرة التعليم ببلادنا والانفتاح على مختلف اللغات، ما يعني أن العلوم أساسا وكل المواد الأساسية ينبغي أن تدرس باللغة العربية، إلا أن ما يعرفه هذا الموسم الدراسي الحالي هو تعميم تدريس كل المواد العلمية باللغة الفرنسية رياضيات وفيزياء وعلوم طبيعية وذلك لجميع المستويات الثانوية الإعدادية والتأهيلية، فلماذا ندرس باللغة الفرنسية إذن وجميعنا يعلم أنه بعد تسع سنوات من التعاطي مع هذه اللغة في التعليم المدرسي، أي من الثالثة ابتدائي إلى غاية السنة الثانية باكالوريا، فإن التلميذ لا يستطيع بناء فقرة بهذه اللغة وأحيانا جملة واحدة، إن الأسس الطبقية لهذا الاختيار واضحة جدا وإن زبد خطابة اللجنة البرلمانية التي شملت الموالاة والمعارضة لم يستطع الصمود أمام اختيارات البرجوازية الكمبرادورية التي تقرر لنا نوع التعليم الذي ينبغي أن يتلقاه أبناءنا ولغته أيضا، بما يضمن تكريس تخلف اللغة العربية أولا وخدمة مصالح الرأسمال الفرنسي ثانيا ومصالح المحميين الناطقين باسمها، وعقبة أمام أولئك الذين تشكل بالنسبة لهم اللغة الفرنسية لغة أجنبية حقا، يجهلونها ولا يحتاجون لاستعمالها في حياتهم اليومية وليست لغتهم الأم... الآن تبدو لنا جلية أهمية التباس وركاكة صياغة نصوص قانون الإطار 51.17 وعدم دقة مواده وتدقيق عباراته، فخلف عبارات التناوب اللغوي والانفتاح على اللغات الأجنبية وإتقانها يكمن إقصاء اللغة العربية وتهميشها، تماما كعبارة "مساهمة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها بالمجان للفئات المذكورة" (أبناء الأسر المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص الموجودين في وضعية خاصة) التي تخفي حقيقة ما يحضر لما تبقى من مجانية في القطاع، فمن بين مواد المخطط التشريعي والتنظيمي لتنزيل القانون الإطار رقم 51.17 حسب التقرير التركيبي لحصيلة العمل الحكومي بحسب القطاعات والصادر خلال هذه السنة 2021 يوجد: مشروع قانون يهم إقرار نظام خاص لتحفيز الجامعات والمؤسسات التابعة لها وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى على إبرام الشراكات ولاسيما مع القطاع الخص ومشروع مرسوم لتحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين الخاصة، ومشروع مرسوم تحديد المعايير والشروط والكيفيات الخاصة بإقرار أداء الأسر الميسورة لرسوم تسجيل أبنائها بمؤسسات التربية والتكوين بالقطاع العام... من هي هذه الأسر الميسورة؟ وما الذي يجعل أسرة ميسورة؟ ومن هم ذوي الاحتياج؟... إنها نفس العبارات المخاتلة مرة أخرى ...

عموما فإن التعاطي مع معضلة التعليم في قانون الإطار، الذي أوصى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بصياغة مضمون الرؤية الاستراتيجية للإصلاح واختياراتها الكبرى في إطاره ليكون بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتطبيق مقتضياته، يتقاطع مع مخرجات التقرير العام للنموذج التنموي الذي يؤكد في الصفحة 94 بكثير من الدقة والتفصيل على أن الخروج من الأزمة المتجددة للتعليم يكمن في: "تثمين مسار التعليم المهني بجعله مسلكا جذابا يمنح فرص عمل ملموسة في سوق الشغل لهذه الغاية تقترح اللجنة تحديد هدف طموح يتمثل في تمكين 20 في المائة من تلامذة الإعدادي والثانوي من سلوك المسار المهني في أفق 2035 مقابل نسبة تقل عن 1 و5 في المائة المسجلة على التوالي حاليا" علما بأن هذه النسبة تعد الأعلى في شمال افريقيا والشرق الأوسط، إنها آخر صيحات التعاطي مع أزمة التعليم، هي رفع عدد التلاميذ الذين يقصدون التكوين المهني، أو بصيغة أخرى نعالج أزمة التعليم بالتخلص منه نهائيا، وتحويل المدارس لمعسكرات للتدريب المهني لتلبية احتياجات سوق متخلفة، وتعليم متناغم مع الخيارات الاقتصادية الراهنة لابد له في منطق تطوره من القضاء على آمال كل المتمدرسين.

إن سياسة البورجوازية في قطاع التعليم هي قياس عائدات تعليم أبناء عموم الكادحين على قيمة أسهمهم وحجم أرباحهم، إنهم بكل تأكيد يحرمون أبناءنا من حقهم في التعليم ويصرون على أن يكون الوصول للمؤسسات التعليمية من حق ذريتهم فقط، أما باقي الجنس البشري فينبغي عليه وضع ذكائه في خدمة بنية الاقتصاد والإنتاج المتخلفة، لقد ولدوا من أجل تلبية حاجات سوق مشوه ومطالبه وبذل حياتهم من أجل حياة ورفاهية الرأسمال ونموه ...

ختاما فإن الثقة التي وضعتها الشغيلة التعليمية في كل من النقابتين المناضلتين بتصور وهوية نقابية أصيلة، الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل من خلال نتائج الانتخابات المهنية الأخيرة رغم ما شابها من اختلالات، ناهيك عن حجم الغضب الشعبي المتنامي من قمع وفساد بلغ معدلات رهيبة لا تحتمل، واحتجاجات شعبية متنامية في كل القرى والمدن، ومقاطعة عارمة لهزلة انتخابات تزيين واجهة الاستبداد والحكم الفردي وحرمانه من ستر عورته، كلها معطيات تؤكد بأن الخوف غير موقعه وأن كابوس الاستبداد قدم أخيرا شيئا ما، فقد جرد الناس من كل أمل في إمكانية الإصلاح بالآليات المعتادة وعبر المؤسسات القائمة، يكفي فقط أن نحسن استثمار ما بدأ يختمر في هذا "الفراغ السياسي" الذي لم يعد يراهن سوى على فعالية الشرطة وإخلاصها...

مشاريع إصلاح التعليم العالي بالمغرب في الميزان

الحسن الهلالي

ا لمحة تاريخية عن محاولات إصلاح التعليم العالي بالمغرب

يعد مشكل التعليم أُمَّ المشكلات في المغرب. وقد عرف، منذ ما قبل الاستعمار الفرنسي، محاولات إصلاح متتالية كان دائما مآلها الإخفاق. ويرجع السبب في ذلك إلى أننا لم نتوصل بعد، أو لا نريد أن نتوصل، إلى وضع تصور شامل يشارك في بلورته الجميع عبر نقاش هادئ وموضوعي. ولن ينجح هذا الإصلاح ويحقق الآمال المعقودة عليه ما لم يتزامن مع إصلاح الدولة والمجتمع. إن مشكل التعليم في المغرب مشكل تاريخي وسياسي ملازم لطبيعة النظام السياسي القائم في البلاد، ويعكس في جوهره الصراع بين مشروعين تعليميين متناقضين: مشروع الدولة ومن يدور في فلكها، وهو مشروع يسعى إلى تأبيد التبعية للإمبريالية الغربية، ويعمل على تسليع التعليم العمومي وتبخيسه والحط من قيمته. ومشروع القوى التقدمية والديمقراطية والوطنية، وهو مشروع يدافع عن تعليم وطني، حداثي، ديمقراطي، موحد، جيد ومجاني لجميع المغاربة. إن معركة إصلاح التعليم جزء لا يتجزأ من معركة استكمال مهام التحرر الوطني وبناء مغرب الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن الغرض من هذه المقالة هو التنبيه إلى أهمية وأولوية تناول موضوع إصلاح التعليم العالي في وقت أضحت فيه الدول المتقدمة وتلك التي برزت حديثا تراهن في تحقيق الريادة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الرفاه لمواطنيها على مواردها البشرية وعلى اكتساب المعرفة وتطويرها ونشرها وحث الأستاذ الباحث على التفكير في أسئلة من قبيل: ماذا ينبغي أن يقدم التعليم العالي للطالب في عصر الثورة التكنولوجية الثالثة؟ ما هو نموذج الإنسان الذي نريد تكوينه؟ أيُّ دور يمكن للجامعة وللتعليم العالي أن يلعباه في إعداد المواطن القادر على اتخاذ المبادرة وعلى الفعل في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟ وكيف يمكن للبحث العلمي أن يضطلع بأدواره في تحقيق التنمية الوطنية والإقلاع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وأن يسهم في تحقيق العدالة المجالية بين جهات المغرب وفي فك الارتباط والتبعية للغرب الإمبريالي والدوائر المالية العالمية؟ في هذا المنظور يفقد مشكل إصلاح التعليم العالي طابعه البيداغوجي الصرف ليصبح مشكلا سياسيا ومشروعا مجتمعيا.

لملامسة هذه الأسئلة، نعمل في الجزء الأول على تحديد دور الجامعة في الصراع المجتمعي العام. ونخصص في الجزء الثاني حيزا أوفر للوقوف عند مشاريع إصلاح التعليم العالي ودور النقابة الوطنية للتعليم العالي بصفتها شريكا وقوة اقتراحية في هذا الإصلاح. ونختم بتقديم استنتاجات واقتراحات نرى أن من شأن العمل بها أن يسهم في وضع تصور وطني بديل لإصلاح تعليمنا العالي المترهل.

1 -لا يستقيم الحديث عن إصلاح التعليم العالي دون ربط الجامعة بواقعها الاجتماعي الذي أوجدها وتتحرك فيه، ودون الوعي بالدور الذي تقوم به باعتبارها جهازًا إيديولوجيًا خطيرا في يد الدولة تبرر بواسطتها سيطرتها الطبقية وتعمل على تأبيدها، ودون استحضار طبيعة السياسة التعليمية المتبعة في مغرب ما بعد 1956 وما عرفه التعليم العالي من مشاريع إصلاح فاشلة، وتفاعل النقابة الوطنية للتعليم العالي،باعتبارها الممثل التاريخيلأهم مكون من مكونات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، مع هذه الإصلاحات دراسة وتحليلا ونقدا واقتراحا.

إنه لمن الوهم اعتبار المدرسة مؤسسةً محايدةً، مهمتها الوحيدة تربية النشء وتعليمه وإعداده لمواجهة الحياة بكل تعقيداتها. لقد كانت المدرسة وما تزال وستبقى "جهازًا للتأطير الأيديولوجي"؛ ولذلك، فإن تحديد الجامعة، بما هي جامعة، لا يصح إلا داخل البنية الاجتماعية التي أوجدتها وليس بمعزل عنها. والنظرة التي تحاول تحديدها باعتبارها كيانًا مستقلا عن المجتمع هي في الواقع نظرة إيديولوجية بورجوازية تحاول عبثا إخفاء ارتباط الجامعة بمصالح الطبقة المسيطرة.

تعكس الجامعة، إذن، في نشأتها وفي تطورها تناقضات المجتمع في تطوره التاريخي. فالتناقض الطبقي الأساسي

في بنية المجتمع المغربي بين البورجوازية الطفيلية وأذناب الاستعمار وبين قوى التحرر الوطني المضادة للاستعمار ولمثليه ينعكس في الجامعة في التناقض بين الإيديولوجية البورجوازية التي تسعى إلى نشر ثقافة الخنوع والعدمية والظلامية لإضفاء الشرعية على استغلال البلاد والعباد وتكريس التبعية البنيوية للغرب من جهة وبين الإيديولوجية الوطنية التي تقوم على الحرية والحب والجمال وتعمل على نشر المعرفة العلمية المعتمدة على العقل والعقلانية كأساس للثقافة الوطنية التحررية من جهة أخرى (ينظر: مهدي عامل، في قضايا التربية والسياسة التعليمية، ص: 14 وما بعدها). نستطيع، بناءً على هذا التحديد، أن نفهمَ الخلفيةَ الطبقيّةَ السياسية والايديولوجية لسياستنا التعليمية، ونتبيَّنَ أسبابَ أزمتها البنيوية، ونقترحَ في الآن نفسه مداخل قد تسهم في حل هذه الأزمة وبلورة سياسة تعليمية وطنية بديلة.

2 - لم تهتم السلطات الاستعمارية في المغرب بإنشاء التعليم العالي، واكتفت بتطوير بحث علمي يحقق لها الاستغلال الأمثل والمكثف للموارد الطبيعية. وقد تولت إنجاز هذا البحث معاهد أنشئت لهذا الغرض، كمعهد باستور والمعهد العلمي. بينما ظل التعليم العالي في مغرب ما قبل الحماية ينحصر في التعليم الذي تقدمه جامعة القرويين بفاس وجامعة ابن يوسف بمراكش. وكانت الدراسة في هاتين المؤسستين تقوم على التطوع لإلقاء الدروس الدينية والعربية وتلقينها. ولم يكن هناك أيُّ مجال للحوار أو لطرح السؤال، ولا أيُّ برنامج دراسي ينتهي بامتحان في وقت معلوم، بل كان الطالب يلازم الشيخَ لمدة معينة ثم يمنحه إجازة مكتوبة تخوِّل له مزاولةَ مهمة التدريس. هذا الأسلوب في التعليم أوصل القرويين والمدارس التابعة لها، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلى "أقصى ما يمكن أن تصل إليه مؤسسة علمية عتيدة من أنواع الانحطاط والتخلف"، بعد أن كانت أعظمَ معهد في أفريقيا الشمالية للعلوم العربية والدينية والآداب الإسلامية.

تعود أولى محاولات إصلاح التعليم في المغرب إلى بدايات القرن العشرين عندما انفتح المصلحون المغاربة على رواد النهضة العربية في الشرق الإسلامي، واطلعوا على ما عرفته جامعة الأزهر في القاهرة من إصلاح رفعها إلى مصافّ الكليات والجامعات العظيمة في العالم. ويعد محمد الحجوي الثعالبي من الأوائل الذين شغلهم أمر إصلاح التعليم في مغرب الحماية الفرنسية؛ فلقد عمل، عندما عُيِّن في 1912 "نائب الصدارة العظمى في وزارة العلوم والمعارف"،على إصلاح التعليم بالقرويين،فشكَّل لجنة من علماء فاس أوكل إليها أمر إدخال نظام مفيد لجامعة القرويين، و"إصلاحات مادية مع إصلاحات أدبية في أسلوب التعليم أيضاً وإحياء علوم اندثرت منها كليًا"، ووضْع قانون أساسي "يكفل حياتها ورقيها". فتم التوصل إلى قانونَ أساسي يتكون من مائتين واثنين (102) مادة مبوّبةً في عشرة أقسام، تتوزع على نظام المجلس الأساسي وكيفية تكوينه وتحديد مهامه واختصاصاته، ووضع ضابط شهادة العَالِميَّة وامتحان طالبها، وتنقيح قائمة العلماء وطبقاتهم المتكونة آنئذ من 154 عالما ومقرئا، وكيفية امتحان المدرسين، ونظام الدروس ومراقبتها والمواد والكتب المقررة وطرق التقييم، وضابط التقاعد، و"مواد في الأمور التأديبية". غير أن هذه الرؤية الإصلاحية لم تَرَ النورولم تخرج إلى حيز الواقع؛ حيث قاومها من يتعارض هذا النظام الأساسي مع مصالحه، فظلَّ "المجلس صوريا لا حياة له ولا ظهور إلا في الحفلات الرسمية والمقامات التشريفية" (ينظر: الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج 4 ص: 33-31).

ثم أقدمت سلطات الحماية في العشرينات من القرن الماضي على إصلاح شكليٍّ اقتصر "على ضوابط تنظيمية مثل ترسيم الأساتذة، تحديد شروط الانخراط وسنوات الدراسة، ترتيب الامتحانات وتسليم الشواهد، إلخ". فلم تتحسن حال جامعة القرويين، بل ازداد انحطاطها يومًا بعد يوم، إلى أن تم تحويلها بموجب ظهير 06 فبراير 1963 إلى ثلاث كليات: كلية للشريعة بفاس، وأخرى للغة العربية بمراكش، وثالثة لأصول الدين بتطوان.

يتبع ص 11

مشاريع إصلاح التعليم العالي بالمغرب في الميزان

الحسن الهلالي

II محاولات إصلاح التعليم العالي في مغرب ما بعد 1956:

يمكن ان نميز في محاولات إصلاح التعليم العالي بين مرحلتين أساسيتين: مرحلة التصدي للإصلاح الفوقي التراجعي، ومرحلة التوافق والمطالبة بتوفير شروط إنجاح الإصلاح.

3-1 - انطلقت "اللجنة الملكية لإصلاح التعليم" في صياغة البديل الوطني في ميدان التعليم من أفكار ومطالب المثقفين المصلحين الوطنيين، فأقرت في 1957 المبادئ الأربعة المعروفة: التعميم، والتوحيد، والتعريب والتكوين. غير أن هذه المبادئ لم يتم اعتمادها كمبادئ لتخطيط عام إلا مع المخطط الخماسي الأول 1960-1964 الذي أعدته أول وآخر حكومة "تقدمية" في فترة عرف فيها المد التحرري أوجه عالميا وإقليميا ومحليا. وقد ربط هذا المخطط التعليم بالتنمية الشاملة: الصناعية والفلاحية والثقافية، ونظر إليه باعتباره قضية وطنية. لكن الدولة ستتخلى في شخص الحكومة الجديدة والحكومات المتعاقبة تدريجيا وبطرق ملتوية في غالب الأحيان عن الاختيارات التي أقرها المخطط الخماسي الأول، وتتبنى مخططا ثلاثيا مضادا 1967-1965، تَمّ التراجع فيه عن المبادئ الأربعة وخاصة التعميم والتوحيد، وعن هدف "التحرير الاقتصادي" وإنشاء القاعدة الصناعية.

وقد واجهت الجماهير الشعبية والقوى السياسية الوطنية بقوة هذه السياسة التراجعية في مجال التعليم، وفرضت على الدولة استشارةَ النخبة السياسية المعارِضَة والنقابات التعليمية والتلاميذ والطلبة قبل الإقدام عَلى أيِّ مشروع تغيير في السياسة التعليمية أو النظم التربوية القائمة. ذلك مَا عشناه، مثلا، في 25 مارس 1965 حينما انتفض تلاميذ وطلاب الدار البيضاء احتجاجا على القرار الحكومي القاضي بالحد من فُرَص الانتقال من الإعدادي إلى الثانوي. وذلك ما جسَّدَتْه الأحزابَ والنقابات والاتحاد الوطني لطلبة المغرب وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ التي أعلنت عن رفضها المطلق "لمذهب بنهيمة" التراجعي الذي كان يهدف إلى التقليل من الإنفاق على التعليم عبر تضييق قاعدته من الأساس، وإلى عدم نشر الثقافة العليا التي يقدمها التعليم العالي رغم إقراره بأهميتها.

ولتحقيق مبدأ مغربة الأطر جعلت حكومة عبد الله إبراهيم مسألة تأسيس جامعة مغربية عصرية من الأولويات الأساسية، فأنشأت سنة 1959 جامعة محمد الخامس بالرباط. وفي ظرف وجيز أصبحت الجامعة المغربية مستعدة لإنتاج المعرفة وتكوين النخب في مختلف المجالات كي تستجيب لحاجات الدولة والمجتمع من الأطر الوطنية. لكن سرعان ما تم التخلي عن هذه السياسة الواعدة، بعد أن استشعر المركز الاستعماري وحلفاؤه المحليون خطر نهج سياسة وطنية حقيقية على مصالحه الآنية الضيقة. وقد تجلى هذا التخلي على المستوى الجامعي بالشروع في تكوين النخب تدريجيا خارج الجامعة. (ينظر: أي تعليم عالي لبناء المعرفة؟ مشروع ورقة لجنة الإعداد الأدبي، المؤتمر الوطني العاشر للنقابة الوطنية للتعليم العالي، 2013، ص: 9). وهكذا، أصبحت كل وزارة تشرف مباشرة على تكوين أطرها في مؤسسات تكوين الأطر، فتم تأسيس المعهد الزراعي في 1963، والمدرسة الغابوية سنة 1970، والمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات والمعهد الوطني للبريد والمواصلات والمدرسة الحسنية في 1971، إلخ. وأصبحنا أمام مؤسسات مختصة في التكوينات المهنية يَلِجُهَا عددٌ محدودٌ من الطلبة المتفوقين، وتدعمها الدولة وتوفر لها إمكانيات مهمة، ومؤسسات جامعية تقدم تكوينا أكاديميا أساسيا وذات استقطاب مفتوح، وتمارس البحث العلمي بإمكانيات دون الحد الأدنى لممارسة البحث العلمي الجاد.

ومع نهايات الستينات وبدايات السبعينات، عرف التعليم العالي نموا نسبيًا، ووصل أبناء الجماهير الشعبية إلى الجامعة التي كانت حكرا على أبناء الأعيان، وانتشر الفكر التحرري التقدمي بها، فازدادت حاجة الدولة إلى توجيه التعليم العالي والتحكم فيه بهدف تكوين نخبة تكنوقراطية غير مسيسة. وبموازاة ذلك، وتفاعلا مع الأحداث والتطورات العالمية والإقليمية والوطنية، انخرطت الشبيبة المدرسية والجماهير الطلابية في النضال الجماهيري ابتداءً من 1968، وتحقق تبدّل نوعي داخل الحركة الطلابية التي بدأت تستقل عن القوى الإصلاحية داخل الجامعة وتتخذ مواقف راديكالية من المشاكل المطروحة على صعيد التعليم وعلى صعيد القضايا الوطنية بشكل عام. يضاف إلى ذلك ما عرفه المغرب في عقد السبعينات

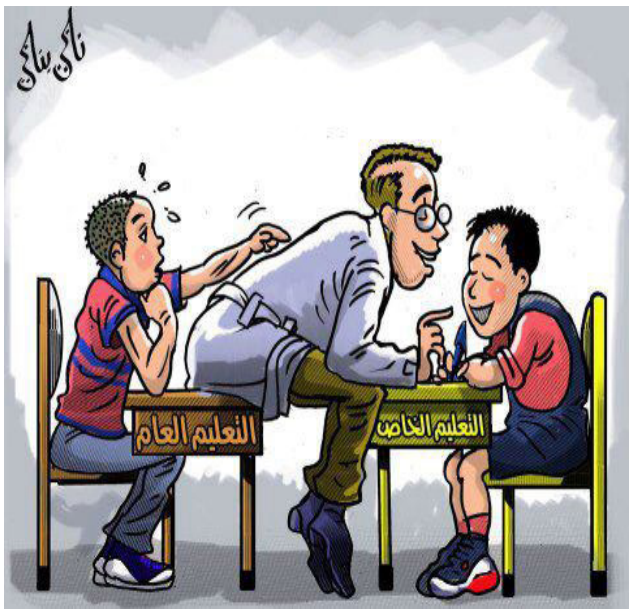

من اضطرابات سياسية تمثلت في معارضة دستور 08 يوليوز 1970، وظهور التنظيمات الماركسية اللينينية. فيمثل هذه الظروف جاء ظهير 25 فبراير 1975 الذي يعد أول تنظيم شامل للتعليم العالي في المغرب. وهو ظهير متأثر بشكل واضح بقانون توجيه التعليم العالي في فرنسا سنة 1968.

وفي أواخر السبعينات وبدايات الثمانينات تفاقمت مشاكل التعليم العالي، واحتدت أزمة النظام السياسي، وارتفع عدد الطلبة وانتشر الفكر التقدمي التحرري في الجامعة وفي الأوساط الطلابية والثقافية. وللجم هذا المد النضالي والفعل الثقافي الجاد وتضييق الخناق عليه، لجأت الدولة إلى إصدار مجموعة من المذكرات، وإلى إدخال الحرس البوليسي (الأواكس) إلى الحرم الجامعي، وإغلاق شعبة الفلسفة، وشرعت في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي وما ينجم عنها من تخفيض في نفقات الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة. وقد تزامن ذلك مع تحول نوعي في الفعل النضالي لأساتذة التعليم العالي، حيث أعلنت النقابة الوطنية للتعليم العالي استقلالها عن الاتحاد المغربي للشغل في مؤتمرها الأول المنعقد بفاس في 17 و18 مارس 1979 تحت شعار "من أجل جامعة ديمقراطية شعبية". وهو شعار يعكس وعي أساتذة التعليم العالي بضرورة تمفصل العمل النقابي والعمل السياسي، ويؤكد ارتباطهم آنذاك بالقضايا الوطنية والمصيرية للشعب المغربي، ويثير مشكلا ما يزال إلى حدود الآن يطرح نفسه وبإلحاح وهو مشكل وظيفة الجامعة ودمقرطة تسييرها. وطالب بإصلاح حقيقي لنظام التعليم العالي، إصلاح تشارك فيه كافة القوى الحية في البلاد، ولخص قضاياه الجوهرية في "جمع شمل التعليم العالي"، و"مراجعة القوانين التنظيمية والتسييرية"، و"إقرار مخطط عام للاكتفاء الذاتي في مجال التدريس والتأطير" و"إقرار سياسة وطنية لإنماء البحث العلمي". واعتبر في بيانه الختامي "أن رفعَ الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مكسبٌ لكافة القوى التقدمية المغربية"، وأكد أن أزمة التعليم العالي "جزء من أزمة عامة تتخبط فيها مختلف أسلاك التعليم الوطني، ونتاج طبيعي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في بلادنا منذ الاستقلال والتي أدت إلى تفاحش الاستغلال وتعميق الفوارق الطبقية وتهميش القطاعات الاجتماعية". وجاء في القانون الأساسي أن النقابة تهدف إلى "بلورة ثقافة وطنية تقدمية أصيلة تكون أداة للتحرير وحفظ كياننا" (ينظر: أشغال المؤتمر الوطني الأول للنقابة الوطنية للتعليم العالي، فاس -17 18 مارس 1979، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء).

ثم انعقد المؤتمر الثاني في ماي 1981 تحت شعار "من أجل إصلاح للتعليم يستجيب للمطامح الديمقراطية للشعب المغربي، ولمتطلبات التحرر الاقتصادي والاجتماعي". فأرجع، على غرار المؤتمر الأول، الأزمة الشاملة في البلاد إلى "السياسة الليبرالية الرأسمالية المتخلفة والتي تكرس التبعية لمراكز النفوذ الامبريالي"، والأسباب الحقيقية لمشاكل التعليم العالي إلى "غياب سياسة تعليمية وطنية شاملة منذ الستينات". وبعد المؤتمر بثلاثة أيام، سيتم في 28 ماي 1981 الإعلان عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وستعقب هذه القرارات موجة من الرفض والاحتجاجات تُوِّجت بانتفاضة 20 يونيو المجيدة التي شاركت فيها نقابتنا بقوة، واستشهد فيها المئات من المواطنات والمواطنين بسبب القمع الهمجي للنظام المخزني. وإيمانًا من نساء ورجال التعليم العالي بأن الممارسة الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل العميقة التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي، رفع المؤتمر الوطني الثالث المنعقد في نونبر 1983 شعار "التعبئة من أجل تسيير ديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي".

وعوض التناغم مع ما كانت تعرفه القوى السياسية والحركة النقابية والحقوقية والثقافية والنسائية والإعلامية من حركية نضالية مهمة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ومواجهة شروع الدولة في خصخصة التعليم العالي بإحداث في 1993 جامعة الأخوين الخاصة لتوفير عرض تعليمي جيِّد لأبناء النخبة الاجتماعية (ومنذ 2010 تناسل قطاع التعليم العالي الخاص ليبلغ 199 مؤسسة في السنة الجامعية 2017-2016)، وتماديها في إنشاء كليات العلوم والتقنيات ذات الاستقطاب المحدود لتكوين يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الرأسمال المحلي الطفيلي والرأسمال العالمي المتوحش، فضَّلت قيادة نقابتنا حلًا توافقيا مختل الموازين ينخرط بموجبه الجميع لبلورة مشروع إصلاح ينقذ هذا التعليم من الإفلاس المحقق. فهل أدى هذا الخيار التوافقي إلى تحقيق الإصلاح الشمولي والحقيقي للتعليم العالي والبحث العلمي المأمول؟

3-1 - لقد وصلت البلاد عامة والتعليم العالي والبحث العلمي خاصة في نهاية التسعينات، بسبب السياسة التقشفية، إلى وضعية كارثية اعترفت معها الدولة وجميع المكونات المعنية بالتعليم بفشل المنظومة التعليمية. وتوهَّمت القيادةُ النقابيةُ وحزبُها المهيمِنُ أن من شأن خيار التوافق إصلاح هذه المنظومة ضمن سياسة عامة تدعي إنقاذ البلاد مما سمي حينها بحالة الإفلاس الشامل. فتمّ التوصل إلى إصدار أرضية متوافق عليها بين النقابة الوطنية للتعليم العالي ووزارتي التربية الوطنية والأشغال العمومية وتكوين الأطر والتكوين المهني حول إصلاح التعليم العالي في يوليوز 1994. وقد أُحدثت قبل ذلك لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن هذه الهيئاتَ الثلاث انطلقت أعمالها في 18 مارس من السنة نفسها، اهتمت بالإصلاح البيداغوجي وبمراجعة هياكل مؤسسات التعليم العالي وتنظيم البحث العلمي والدكتوراه الوطنية والنظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين. ثم نظمت النقابة الوطنية للتعليم العالي يومي 24 و25 أبريل 1999 ندوةً وطنية حول إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي جددت فيها مطالبتَها بضرورة المراجعة الشاملة لهيكلة التعليم العالي، واقترحت "إحداث مجلس وطني تكون مهمته التخطيط والتوجيه وتحديد الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي". وفي مارس 1999 تمّ تشكيل اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي انبثق عن أشغالها "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، وصادق البرلمان على عدة قوانين ذات الصلة بإصلاح منظومة التعليم العالي من ضمنها القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي.

يتبع ص 12

مشاريع إصلاح التعليم العالي بالمغرب في الميزان

الحسن الهلالي

III أية آفاق لإصلاح التعليم العالي مع بداية الألفية الثالثة؟

مع بداية الألفية الثالثة تم الشروع في تنزيل نظام إجازة-ماستر-دكتورة (LMD) المستنسخ من النظام الفرنسي بدون مراعاة حاجات البلاد ولا توفير البنيات التحتية والشروط المادية الضرورية والموارد البشرية اللازمة لإنجاحه، فأحدثت الكليات متعددة التخصصات للتخفيف من الاكتظاظ في الكليات ذات الاستقطاب المفتوح ولاستئصال الفعل النضالي للحركة الطلابية التي بدأت تستعيد عافيتها. لقد أحدثت هذه الكليات تحت الضغط، وبهاجس أمني مكشوف، وبدون هدف واضح أو تخطيط مسبق. والغريب أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي شكل حينئذ "المرجع" لتطوير التعليم العالي لا يتضمن أية إشارة لهذا النموذج من المؤسسات، ولم يصدر بخصوصه أية توصية.

وقد تعامل المؤتمر الوطني السابع لنقابتنا بإيجابية مع مشروع الإصلاح، وشارك ممثلو النقابة في اللجن الوطنية والجهوية لتتبع وتنسيق الإصلاح. وشاركت النقابة في الهيئات الوطنية والجهوية لإضفاء الشرعية على هذه الهيئات الصورية. ونظمت ندوة وطنية في يناير 2003 تحت شعار "من أجل إصلاح شامل وشمولي للتعليم العالي". وانعقد المؤتمر الوطني الثامن في أبريل 2004 تحت شعار "نقابة تشاركية مناضلة من أجل تعليم عالي أفضل"، وأعلن في بيانه العام أن إنجاح مشروع إصلاح التعليم العالي الذي انخرطوا فيه يشترط "توفير الإمكانيات المادية والبشرية وربطه بالتنمية الشاملة والمستدامة للبلاد من خلال الاهتمام الفعلي بالبحث العلمي في إطار استراتيجية واضحة تخدم مصلحة البلاد". وجدد المؤتمر "تشبث الأساتذة بضرورة دمقرطة مؤسسات التعليم العالي وضمان استقلاليتها مع رد الاعتبار للأستاذ الباحث وصيانة كرامته لكي يقوم التعليم العالي بدوره الريادي كقاطرة للتنمية مع الحفاظ على مجانية التعليم".

وبعد ست سنوات من تطبيق هذا الإصلاح، سجل المؤتمر الوطني التاسع المنعقد في أبريل 2009 إخفاق البلاد في إرساء "منظومة ديمقراطية ذات مردودية عالية للتعليم العالي والبحث العلمي"، وأرجع سبب هذا الإخفاق إلى "عدم توفير الموارد البشرية والمادية واللوجيستيكية اللازمة لإنجاز ذلك". وطالب المؤتمرون "بتصحيح الاختلالات العميقة التي اعترت تطبيق إصلاح التعليم العالي". وقد ظل نفس المطلب: مطلب توفير شروط إنجاح الإصلاح وإشراك الأساتذة في بلورته شكلا ومضمونا إلى يومنا هذا حاضرا في أدبيات وبرامج النقابة الوطنية للتعليم العالي.

وعوض التفاعل مع هذا المطلب والانكباب على تقييم تجربة نظام LMD وبلورة مشروع إصلاح وطني شامل ومتكامل لمنظومتنا التربوية والتعليمية، نظمت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في 02 و03 أكتوبر 2018 لقاء بيداغوجيا وطنيا تحت شعار: "الجامعة المتجددة: الإجازة رهان التأهيل الأكاديمي والاندماج المهني". وقد حُدِّدَ موضوعُه في دراسة ومناقشة جميع السبل الممكنة من أجل ملاءمة التكوينات مع حاجيات سوق الشغل وتيسير اندماج الخريجين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي. والواقع أن هذا الطرح مغلوطٌ ومُضَلِّلٌ؛ فمن جهة ليس من أدوار الجامعة ولا من مهامها تكوين الطلاب تكوينا مِهْنيا، ومن جهة أخرى إن المحيط الاقتصادي هو الذي ينبغي أن يُؤَهَّل ليستوعب الخريجين. ورغم أنه لم يرد الحديث على لسان أيّ أحد من المشاركين في هذا اللقاء عن مشروع البكالوريوس، ستشرع الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي بشكل انفرادي في إعداد هذا المشروع، بل وستسابق الزمنَ وتُنَظِّم في 08 فبراير 2020 لقاءً بيداغوجيا وطنيا حول تنزيله. وقد نظمت النقابة الوطنية للتعليم العالي في اليوم نفسه أمام مكان هذا اللقاء قصر المؤتمرات أبي رقراق الولجة بمدينة سلا وقفةً احتجاجية ناجحة، وَعَد على إثرها وزيرُ التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي النقابةَ الوطنيةَ بتنظيم مناظرة وطنية. فلم يَفِ الوزيرُ، كما العادة، بوعده. والوزارة عازمةٌ الآن، وفي ظل جائحة كورونا، على تنزيل مشروعها

> إذا كنا لا نستطيع أن نغير الماضي، فإننا نستطيع بالتأكيد تغيير الحاضر من أجل غدٍ أفضل. وإصلاح التعليم من بين المفاتيح الرئيسة لهذا التغيير وحل معضلات المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تلك هي مهمة نساء ورجال التعليم وخاصة الشباب منهم وكل القوى المؤمنة بإمكانية التغيير عبر النضال الديمقراطي الجماهيري.

رغم رفض الأساتذة والنقابة الوطنية للتعليم العالي والعديد من المجالس والهياكل الممثلة للأساتذة الانخراط في هذا الإصلاح المبتور.

4 - لقد شكل موضوع إصلاح التعليم ووظيفته وفعاليته منذ بداية الستينات وإلى منتصف التسعينات من القرن الماضي مجالا للصراع بين الدولة التي كانت تدافع عن تصور تكنوقراطي نخبوي يتعلل بالإكراهات المالية وتصور النخبة السياسية المعارضة والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة بها التي كانت تدافع عن تصور ديمقراطي للتعليم يُؤَمِّن تعليما موحدا لجميع المغاربة ويصب في مهمة استكمال التحرر الوطني. غير أن الوضع الذي وصل إليه المغرب وضمنه التعليم العالي والبحث العلمي في نهاية التسعينات واصطفاف الأحزاب الإصلاحية إلى جانب المخزن جرّ المكونات المعنية بالمسألة التعليمية إلى مستنقع التوافق وأوهمها بإمكانية إصلاح هذه المنظومة عبر إنشاء البيانات والبلاغات وعبر مسلسل الحوار الذي ينتهي في أحسن الأحوال بتصريحات وبلاغات مشتركة تبقى حبرا على ورق، بل وتزيد من تفاقم أزمة التعليم العالي والبحث العلمي.

لقد أبانت التجربة بما لا يدع مجالًا للشك ألا أمل في التوافق في ظل اختلال موازين القوى، وألا بديل عن النضال في إطار تكتُّل أو جبهة وطنية موسعة لفرض إصلاح فعلي وشامل لمنظومتنا التربوية والتعليمية يؤهل المدرسة والبحث العلمي ليقوما بدورهما الريادي المنوط بهما. فلم يكن للأستاذ الباحث في محاولات إصلاح التعليم العالي الفاشلة، بدءا من تشكيل اللجنة الملكية في 1999 لوضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين وما تبعه من برنامج استعجالي ومشروع مخطط عمل الوزارة -2013 2016 وانتهاءً بإصرار الوزارة الوصية منذ 2019-2018 على التنزيل الأحادي والمتسرع لمشروع نظام "البكالوريوس"، أيُّ إسهام لا في التقييم والتقويم ولا في الاقتراح والإعداد. لقد كان الغرض المُبَطَّنُ من كل هذه المحاولات هو تبخيسُ التعليم العالي وتحطيمه تمهيدا للتخلص من الإنفاق عليه وفتح المجال واسعا أمام الرأسمال المحلي والأجنبي للاستثمار المربح فيه. لقد ساهمت كل الحكومات المتعاقبة على مغرب ما بعد 1956 في هذه المؤامرة التي تحاك ضد التعليم العالي العمومي، وفي تهميش الأستاذ الباحث وإضعاف البحث العلمي وتوجيهه وجهة لا تخدم التقدم الاجتماعي وبناء الاقتصاد الوطني الحر الذي يحقق الاكتفاء الذاتي.

لقد اتضح أن الإصلاح، إذا أريد له فعلا أن يكون في خدمة التنمية الوطنية المستدامة وأن يسهم في بناء الاقتصاد الوطني الحر، يحتاج إلى تقويم يأخذ بملاحظات واقتراحات كل المعنيين والمتدخلين في العملية التربوية والتعليمية.إن من شأن إشراك هؤلاء والعمل بآرائهم ومقترحاتهم وتوصياتهم أن يسهم بالفعل في وضع نظام وطني تعليمي وتربوي، نظام يحقق الجودة المطلوبة ويستجيب لحاجة المواطن المغربي وتوقعاته.

إن بلادنا تستحق تعليما عاليا عموميا ديمقراطيا حداثيا جيدا ومجانيا، يسهم الأستاذ الباحث عبر هياكله التمثيلية إسهاما فعليا في تحديد أسسه وأهدافه وغاياته وفي وضع هندسته ومضامينه ومساراته. وتستَحِقُّ بحثا علميا يأخذ بعين الاعتبار مواردنا الطبيعية ويُوجَّه الوجهة التي تحقق الإقلاع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. والواقع أن ما ننتظره من إصلاح تعليمنا العالي لن يتحقق إلا بإصلاح الدولة والمجتمع، إلا في ظل نظام وطني ديمقراطي.

وبالرغم من أن النقابة الوطنية للتعليم العالي قد جعلت من بين أهدافها الرئيسة في مؤتمراتها وبياناتها كرامةَ الأستاذ الباحث، والإسهامَ في إصلاح التعليم العالي، ودعمَ البحث العلمي وتشجيعَه ليسهم في تحقيق التقدم الاجتماعي والقطيعة مع التبعية البنيوية للإمبريالية العالمية، فالملاحظ أنها لا تعمل نضاليا على فرض تحقيق هذه الأهداف. إن تقييم أداء النقابة الوطنية للتعليم العالي يقتضي استحضار السياق المغربي العام في العقود الثلاثة الأخيرة؛ فلقد عرف المغرب في بداية التسعينات مدًا نضاليًا مواتيًا، فأخلفنا الموعد. ثم عرف منذ 2009-2008 حركية نضالية اجتماعية غير مسبوقة تمثّلت في ظهور تنسيقيات مواجهة غلاء الأسعار وتدهور الخدمات الاجتماعية وضمنها المدرسة العمومية، وستعرف هذه الحركية أوجَها مع ظهور حركة 20 فبراير المجيدة في 2011، وعوض الانخراط في هذا الحراك الشعبي فضلت القيادة النقابية كعادتها السلْم الاجتماعي وتحييد الأساتذة الباحثين، وفوَّتت عليهم فرصة فرض الإصلاح المنشود.

وختامًا، إذا كنا لا نستطيع أن نغير الماضي، فإننا نستطيع بالتأكيد تغيير الحاضر من أجل غدٍ أفضل. وإصلاح التعليم من بين المفاتيح الرئيسة لهذا التغيير وحل معضلات المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تلك هي مهمة نساء ورجال التعليم وخاصة الشباب منهم وكل القوى المؤمنة بإمكانية التغيير عبر النضال الديمقراطي الجماهيري.

الهدف تُحاور أسرى محرّرين..

تقرير عمليةٌ بطوليّة ثم هجمة مسعورة على الأسرى: كيف نصد العدوان؟

آحمد بدير

تـزداد الهجمة الصهيونيّة المسعورة على أبنائنا وبناتنا في سجون الاحتلال الصهيوني مع كل ساعة تمرّ دون إسناد حقيقي وفعاليات كبرى لصد أو للحد من هذه الهجمة على الأقل، سيما وأنّ حالة الفرح التي وهبنا إيّاها أبطال عمليّة "نفق الحرية" الستّة حينما كسّروا صورة "جلبوع" أو "الخزنة"، أزعجت الاحتلال بكامل أجهزته الأمنيّة على اختلاف تشكيلاتها، إذ كان فجر السادس من أيلول الجاري يومًا للحريّة والفرح، وأيلولاً أسودًا على الكيان الذي قضم أبطالنا أسسه.

يخشى الاحتلال بكل تأكيد على صورته أمام "شعبه" أولاً، هذا "الشعب" المُلملَم من كل أصقاع الأرض ليسكن على أرض مسروقة، وثانيًا أمام العالم وخاصّة المطبّعون المهزومون الخائفون من بعض الأنظمة العربيّة العميلة، ليأتي ستّة أسرى ويعيدون رسم اللوحة من جديد وإلقاء الألوان في مجاري "جلبوع" لتثبت اللوحة على ما هي الآن، شعبٌ حرٌ لا يقبل الضيم، ويُحارب ولو بإبرة وليس بمعلقة بحسب الروايات المنشورة حول طريقة تنفيذ العملية.

الهجمة الأخيرة على الأسرى - بالتأكيد لن تكون الأخيرة - تضعنا أمام سؤال نسأله عند كل هجمة مسعورة وموتورة من قِبل الاحتلال على أبناء شعبنا، كيف يمكن إيقاف أو الحد من هذه الهجمة، ما هو المطلوب الآن لإسناد شموعنا التي لا تنطفئ؟.

"إدارة السجون أُهينت"

يقول الأسير المُحرّر مجد بربر لـ"بوابة الهدف الإخباريّة"، إنّ ما يتعرّض له الأسرى في سجون الاحتلال المقصود منه إعادة الاعتبار للجسم المُسمى "إدارة السجون" التي أهينت بشكل كبير جرّاء العمليّة البطوليّة والنصر الذي انتزعه الأسرى الستّة واستطاعوا أن يُحرّروا أنفسهم من سجن "جلبوع" المُسمى بـ"الخزنة" وهذا المُسمى هم -إدارة السجون- الذين كانوا يتبجّحون ويتفاخرون به، بأنّ هذا السجن لا يمكن للطير الطائر أن يخرج منه، وهؤلاء الأسرى كسروا هذه الأسطورة وهذا الخيّال التي تدّعيه هذه الإدارة.

وبيّن بربر أنّ كل المحاولات والتضييقات والقمع هي لإعادة لملمة هذا الجسم وإعادة لملمة معنوياته من خلال الهجوم المسعور على الأسرى ومحاولة تضييق الخناق عليهم وسلب المنجزات التي حقّقوها على مدار سنوات، مُشيرًا من واقع تجربته كأسير قضى قرابة (20 عامًا) داخل قلاع الأسر، إلى أنّ هذه الفترة قد تكون الأسوأ على الأسرى، وذلك المطلوب فورًا ومن الجميع الالتفاف حول الأسرى وإسنادهم وإبقاؤهم حاضرين على رأس جدول أعمال مجتمعنا الفلسطيني ومنظّماته سواءً السياسيّة أو الاجتماعيّة أو الشعبيّة.

الأسرى لن يقبلوا بسلب كرامتهم

وتابع بربر: ممنوع ترك الأسرى لوحدهم، وأؤكّد أنّ الأسرى في النهاية سيكونون قادرين على الانتصار لأنفسهم وردّ كل هجمة قد تطالهم لأنّ إرادتهم أكبر بكثير من إرادة السجّان ولديهم نفس طويل جدًا ولا يمكن أن يقبلوا بسلب كرامتهم وإنسانيتهم لأنّهم أحرار وليس "مجرمين"، وحول الأسلوب والمطلوب، أردف: "هذا يُترك لكل جهة بناءً على إمكانياتها وقدراتها، وشعبنا الفلسطيني يستطيع أن يجترح ويبتكر الوسائل الكفيلة بالضغط على هذا الاحتلال لإجباره على رفع يده عن أسرانا الأبطال داخل السجون، ومن المفترض أن نكافئ هؤلاء الأسرى من خلال الإسناد والدفاع قدر استطاعتنا كلٌ في مكانه وقدرته.

أمّا الأسير المُحرّر بلال كايد والذي قضى قرابة (15 عامًا) داخل سجون الاحتلال وخاض أثناء أسره معركةً ملحميّة في الاضراب عن الطعام استمرت (71 يومًا) رفضًا لاعتقاله الإداري وانتزع في النهاية حريّته انتزاعًا من السجّان، رأى أنّ الخطورة الكبيرة تكمن في ظل إعلان الاحتلال للأحكام العُرفيّة داخل السجون ويحق لإدارة السجون وفق هذه الأحكام استخدام السلاح الحي ضد الأسرى، سواء بحجّة "التمرّد" أو "إحباط عملية هروب" لتبرير كل الجرائم التي تحدث بحق الأسرى

داخل السجون، ونُدرك جيدًا أنّ إدارات السجون بجانب جهاز "الأمن الداخلي" والعديد من المؤسّسات مثل "الشاباك" تُبيّت للأسرى الفلسطينيين مجموعة من القرارات التي تستهدف كرامة الأسرى داخل السجون على اعتبار أنّ الأسير يُشكّل رافعة وطنيّة للمشروع الوطني بشكلٍ عام.

يهدفون لتفكيك الحالة الوطنيّة داخل السجون

وشدّد كايد خلال حديثه لـ"بوابة الهدف"، أنّ الإجراء الأوّل الذي سيتم اتخاذه داخل السجون هو البدء بإجراءات عقابيّة تُفكّك الحالة الوطنيّة داخل السجون وتُعيد الأوضاع إلى سابق ما تم الاتفاق عليه عام 1994، أي كما يُردد دائمًا ما يُسمى طاقم "النتسيفوت" في داخل السجون هو إعادة السجون إلى العصر الحجري، وهذا حرفيًا ما يتم التحريض من خلاله على الأسرى من قِبل سياسيين ومجموعة من الناس الذين يُحاولون داخل الكيان سحب إنجازات الأسرى على اعتبار أن الأسير الفلسطيني يعيش في فندق.

وأشار كايد إلى أنّ إدارة السجون بدأت بقرارات تتعلّق بأسرى الجهاد الإسلامي وإفراغ سجن "جلبوع" بشكلٍ كامل وتوزيع الأسرى وسحب الإنجازات المتعلقّة بمسألة "الفورة" والحد الأدنى، ولغاية الآن هناك مُبرّرات تسوقها إدارة السجون لارتكاب الجرائم بحق الأسرى بشكلٍ عام، مُؤكدًا أن المطلوب القيام به وفورًا هو الدعوة من قِبل المؤسّسات الرسميّة والشعبيّة والجماهيريّة للالتفاف حول قضيّة الأسرى وتخفيف الضغط عن السجون بشكلٍ عام كونها تتعرّض لهجمة غاية في الشراسة وتترأس المؤسّسة الأمنيّة "الشاباك" إعادة ترتيب أوضاع الأسرى داخل السجون وفقًا للقرارات المُتلاحقة التي أقرّها ما يُسمى "الكنيست" العنصري على مدار السنوات الماضية.

وبيّن كايد أنّ هناك تحريضًا ومُبررًا الآن لارتكاب الجرائم بحق الأسرى، لذلك يجب الالتفاف حول الأسرى بشكلٍ سريعٍ جدًا وفضح ممارسات الاحتلال بحقّهم، والأهم من ذلك هو خلق رأي عام يُعيد الاعتبار ويستنهض القوى من خلال استغلال قضيّة الأسرى لإعادة الاعتبار للخطاب الوطني الذي افتقدناه في الآونة الأخيرة في ظل التنازع والهبوط السياسي في خطاب السلطة بشكلٍ عام ومنعها للانتخابات، فالآن هناك فرصة لإعادة رفع مستوى الخطاب الوطني الندّي للاحتلال والداعي للاستقلال الوطني وتمثيل شعبنا من خلال مؤسّسات شرعيّة ترتقي إلى مستوى قدرة هذا الشعب على التحرّر.

ما يجري إعادة هيكلة لكل شيء

فيما تواصلنا مع الأسيرة المُحرّرة ميس أبو غوش، والتي أكّدت أنّ المطلوب هو زيادة الالتفاف الشعبي حول الأسرى من الحاضنة الشعبيّة الفلسطينيّة، أي تكون موجودة على الدوام إلى جانب الأسرى وذويهم، وفي ظل الهجمات المُستمرة على الأسرى إلّا أنّ دائمًا هناك حاضنة شعبيّة، لكنّنا اليوم بحاجة إلى قوّة أكبر لعدم ترك الأسرى وذويهم في هذه التجربة المؤلمة، لأنّه عندما يرى الأسير هذا الإسناد لذويه فيصبح الشيء مُتبادل ما بيننا وبينه ويعطيه هذا الدعم دعمًا آخر فوق معنوياته نحو النضال في سبيل الحريّة.

ورأت ميس خلال حديثها للهدف، أنّ ما يجري في السجون هو إعادة هيكلة لكل شيء، والسجّان اليوم يُحاول فرض هيمنته وسيطرته على الأسرى بشكلٍ عام ويوصل لهم رسالة "نحن من يتحكّم في كل شيء"، لكنّ الأسرى أثبتوا دومًا عكس ذلك، وصحيح أنّ السجن من صُنع السجّان لكنّ الأرض لنا والسجن هو ساحة للأسير في النضال لانتزاع أبسط الأشياء من هذا السجّان.

ودعت ميس في ختام حديثها، كافّة المؤسّسات الحقوقيّة والقانونيّة والمنظّمات العالميّة التي تدّعي الإنسانيّة وحقوق الانسان أنّ تطبّق هذه القوانين وحماية الأسرى من هذا البطش المُستمر.

بالأمس نشرت صحيفة "معاريف" العبريّة، أنّ شرطة الاحتلال رفعت حالة التأهب في جميع الأراضي المحتلّة عام 1948 إلى الدرجة الثالثة، أي إلى مستوى أقل بدرجة واحدة فقط من أعلى مستويات التأهب على الإطلاق، وذلك في إطار البحث عن أبطالنا الستّة، لذلك أسرانا اليوم بأشدّ الحاجة إلى كل حجر أو هتاف في أزقّة شوارعنا ومُخيّماتنا وقرانا على امتداد الأرض الفلسطينيّة لنقول لا في وجه آلة العدوان.

فلسطين المحتلة خاص بوابة الهدف

((البوط الأحمر))
((الله يسامحك معلمتي حليمة))

سليمان الهواري

المتوسط الأول يعني القسم الرابع إبتدائي ومدرسة ابن الونان لم يكتمل بناؤها بعد.. السي (الصديق) معلم اللغة العربية يصول ويجول بقضبان الزيتون، يغيرها كما لباسه الأنيق حتى تتلاءم وغزوات (الشحيط) فينا التي لا تخلو حصة صباحية دون أن يتوقف الزمن عند فريسة، تكون عبرة لنا جميعا وقضيب الزيتون يتطاير وهو ينهش كف أي ضحية منا قادتها الصدفة فقط للمدرسة، وأثر "أتاي" والخبز حُرْفي باد في قسمات وجوهنا الناشفة وأجسامنا الهزيلة، التي لا تزيدها "فلقات" المعلمين إلا قساوة وإصرارا على الحياة مهما مارسوا علينا من سادية أحيانا نحن الصغار، نحن الأبرياء الذين لم نكن نعرف أي مغرب كنا نعيش فيه لحظتها، وزمن انقلابات "الصخيرات" يحوم حولنا وهؤلاء المعلمون سنعرف فيما بعد أن كثيرا منهم غارقون على يسار السياسة.. لكنهم داخل فصولهم كانوا يجسدون "قيادا" حقيقيين و"كابرانات" لا تنقصهم سوى البدلة الكاكية ويا ويلك يا ويلك إذا اتخذ في حقك أنت التلميذ الذي لم تتجاوز ربما العشر سنوات قرار نقلك إلى حجرة السي (الدغام)، وليست مبالغة إذا ما شبهناها بزنزانة الحجز الانفرادي والرجل يواجهك بقامته الطويلة وجلابته الشمالية الغليضة بينما "شلاغيمه" السوداء تسبقه إليك لتزرع الرعب تحت ضلوعك.. السي "الدغام" لا ملامح في وجهه سوى فم دمرته سجائر (أولبيك الحمرة) التي أصبحت شبه مرابطة في شفاهه وكل سيجارة تشعل عقب أختها التالية وكأنهم شادين العسة لشحن رئتيه المهترئتين بالدخان كما قطار بخاري لا يشبع من الغودرون إلى أن قتلته السيجارة فعلا بداء السل الذي كان يتسكع في طرقات المغرب كالعاهرات الرخيصات اللواتي تملأن رأس شارع محمد الخامس بمحاداة فندق "فوليبيليس" وخاي حميدة الحلاق جواره، قبل أن تنحرف جوار صبابط باطا في اتجاه درب الشبهات والحْفاري والتيبرسي وبوقردة والحانات التي تحضن أبناء الحارات الهامشية في تلاقح غريب لتجارب أعتى المجرمين.. قبل أن يسجل مجينينة فتوحاته الإجرامية وشهادته للتاريخ بالتوقيع على كونطوار بار لاكوبول برأس ضحيته المقطوع قرب "عين شبيك" العتيدة..

أن يقودوك إلى مقصلة السي الدغام لا تختلف كثيرا عن إحساس ما سنسمعه عن غرف التعديب في ضريح درب مولاي الشريف وصرخات المعدبين لا يسمعها أحد ولا من يرحمك من حجاج المكان كما السي الدغام تماما.. وما عليك إلا أن تسلم نفسك لجلادك وترضى بقدرك.. والسلام..

بعد حصة السي الصديق يأتي درس المعلمة حليمة أستاذة الفرنسية..

وكم كنت أعشقك معلمتي حليمة وربما من أجل هذا العشق كنت أناضل كي أبقى الأول وأقعد طبعا في الطاولة الأولى، ربما كي أشبع عيوني منك ليس لأنك امرأة تحديدا.. ربما لأنك نظيفة أكثر من نسائنا نحن في الحي.. ربما لبياض بشرتك الغريب عنا.. ربما لشعرك الأحمر اللامع المنسدل أسفل ظهرك وأنت كل مرة تنحين على مكتبك تتكئين بمرفقيك تاركة لنا مؤخرتك وحدها تملأ عيوننا وسروالك الأسود المكوي بإتقان تجتمع عند خصرك طيتاه اللتان ترتفعان من أسفل ساقيك وكأنهما تقودانا عبر مفاتنك نحو خشوع الرياضيات الأكبر ودلع الريسيطاسيون ومواجهات الكونجيغيزون اللعينة..

ربما لكل هذا كنت أنا إبن العاشرة معجبا بك معلمتي قبل أن تقترفي في جريمة الغدر الكبير وأنت تسلميني في لحظة سادية إلى كلوشار القسم الكبير (عزيز) الذي كان حينها بالغا بلوغ الرجال ويقعد آخر الفصل وحده في الطاولة الأخيرة ولا أحد من المعلمين والتلاميذ يجرأ على الاقتراب منه وهو القادم من سجن الأحداث بكل توابل الجريمة التي ستثمر فيه فيما بعد أكثر من عشرين سنة سجنا في قلعة سيدي سعيد..

- ثمانية مضروبة في ثمانية

-لقد مرت دقيقة

- ارفعوا الألواح Levez vos ardoises

نعم لقد ارتكبت المعصية الكبرى وكتبت على اللوحة رقم 56

- ضعوا الألواح posez vos ardoises

كان الأمر سيمر بسلام لولا التلميذة نزهة ابنة أمي زهرة جارتنا التي فضحت زلتي ذاك المساء الملعون .

- ميتريز ميتريز ميتريز الهواري كتب 56 عوض 64

- سادة سادة سادة..

هنا توقف الزمن فعلا في هذه الميتريز ميتريز ميتريز وهنا ستقترف حليمة جريمتها، تنقشها في قدمي الصغيرتين رقم 36

- قم إلى طاولة الفلقة وانزع حذاءك

يا عزيز أجي شد لو رجليه

هي لحظة الزهو لعزيز المجرم بطبيعته.. قام يمشي بخيلاء وسط الطاولات وهو يتقدم قرب السبورة حيث وضعت المعلمة حليمة طاولة خاصة بالتحمال..

وعلي الآن أن أنزع حذائي حتى أنال الفلقة وسّادة حليمة تتلذذ بمسطرتها الحديدية بينما عزيز سيتكلف بتكبيل رجلاي بحزام سرواله الجلدي وسيخنقني وسط الطاولة وما على الأستاذة الفاضلة سوى أن تنفذ حكمها الذي قد يصل عشرة عشرين خمسين أو أي عدد للضربات على قدميك.. المهم حتى تشبع من الضرب والسلام.. وأنت، طير موت ابكي غوت دير لي عجبك.. كل المعلمين والمعلمات هنا مع أنجع طريقة ديداكتيكية وتربوية لتربية الناشئة المغربية الرشيدة بإذن الله..

نعم سأنزع حذائي الآن.. هو في الحقيقة لم يكن حذاء بمعنى حذاء.. كان بوطا..

لأن الفصل شتاء والبرد كيصوط في كل الأركان ومدينة مكناس مدينة الكزاز بامتياز.. كانت الأمطار لا تتوقف بالأسابيع واللوجيستيك الذي كنا نتوفر عليه لمقاومة البرد الزاحف والأمطار العاتية لم يكن دائما كافيا..

كنت أحمل في قدمي بوطا والغريب أن البوط أحمر اللون.. لا يمكن أن أنسى أنها وقتها كانت شبه موضة جديدة والبّاط الملونة تغزو أسواق المدينة القديمة.. أتذكر تفاصيل ذاك الصباح، اشتراه لي أبي المسكين من السكاكين وأنا أطير من الفرح حقا.. لقد أردته بوطا أحمر وهو بوط ليس بقصير كما الباط العادية ؛ لقد كان بوطا يصل ركبتاي وهو صعب في ارتدائه إذ يكلفني مجهودا كما نزعه وهو ما لا تعلمه المعلمة حليمة ولا زعيم زبانيتها عزيز..

حاولت أن أنزعه مرة وثانية لكن

يتبع ص 16

الثقافة والتغيير

قصيدة للمناضل عبد اللطيف الدرقاوي

في تدوينة للتيتي الحبيب كتب ما يلي:

المناضل والرفيق عبد اللطيف الدرقاوي يعيش في منفاه الاختياري بفرنسا لأن أرض الوطن لم تسعه وهي تحت ظل وسيادة دولة تطحن المعارضين الحقيقيين.

للرفيق الدرقاوي موهبة الإبداع في الرسم وهنا اكتشف موهبة أخرى في قول الشعر. قول الشعر يسهل ويكون متاحا للأرواح النقية الإنسانية الغير ملوثة بالأنانية والضغينة وعبد اللطيف بهذه المواصفات يكون شاعرا بالفطرة لأنه حافظ على الجوهر الإنساني فيه.

أشارك الأصدقاء هذه القصيدة التي عجنت بروح ومكابدة المناضل عبد اللطيف الدرقاوي الذي لم يبع روحه لدولة المخزن.

****

يا طائر الارتحال المفروض..!!!
أخبرني عن هجرتي
وجمرة الاغتراب
ومساحات الرماد
التي عانقت دون عشق
ولا غرام..
فرحلتي ماهي بالشتاء ولا بالصيف
بل رحلة المنفي/ المغترب
في أحداق الليل الطويل
والعيش الرديء على
هوامش الطريق
وخارج مرابع الوطن
فأصبحت أنا "عبد اللطيف"
ابن الوطن والنضال
منشق الهوية
ونازح
مشتت
مغترب
مقتلع
ومشرد
كرها وبدون طوع
ولا اختيار
يا طائر الارتحال المفروض
تبخرت من حياتي عشرون
عاما
لكن مازالت روحي خضراء
بحقول أرض وطني
وامتدادها في مساحة صدري
وما زالت الشمس تضيء
عيني بالجمال
وساظل أرتشف قهوة الحنين
بصحبة قمر سماء وطني
وتحت خيمة الحلم
حتى أحضن هويتي من جديد
ويا ظل الحبيب...الثابت
غير المرتحل...

نستضيف في هذا العدد من الجريدة والذي خصص ملفه لواقع التعليم ببلادنا، الرفيق الحسن الهلالي أستاذ جامعي بالكلية متعددة التخصصات بتازة ومناضل في النقابة الوطنية للتعليم العالي وعضو في تيار الأساتذة الباحثين التقدميين العاملين في النقابة الوطنية للتعليم العالي.نحاوره حول أهم مميزات الدخول المدرسي الحالي وأسباب فشل محاولات إصلاح التعليم ودور النقابة والحركة الطلابية في التصدي للمخططات التصفوية...

1 في نظركم ما هي أهم مميزات الدخول المدرسي الحالي؟

أشكر في البداية الرفاق هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي على استضافتهم الكريمة، وعلى اهتمامهم بقضايا الشعب المغربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتخصيصهم ملفات عديدة ومتنوعة لقضايا التربية والتعليم والسياسة التعليمية المتبعة في المغرب لوعيهم التام بأن من بين مفاتيح التغيير وبناء دولة الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو إصلاح التعليم وسن سياسة تعليمية شعبية وطنية. وأرجو لجريدتكم الدوام في تأدية رسالتها النضالية والإشعاعية التنويرية.

أما عن أهم مميزات الدخول المدرسي الحالي، فلا يختلف

هذا الموسم عن المواسم السابقة؛ فالارتجالية والتخبط والعشوائية هي السمة الغالبة في تدبير قطاع التعليم. لكن ما يميز دخول هذه السنة هو المزيد من تردي الوضع الاجتماعي للفئات الشعبية والهشة جراء تداعيات وباء كورونا وفقدان العديد من الأسر لمصدر دخلهم في غياب أي تدخل للدولة، واستفحال أزمة القطاع واتخاذ قرارات طائشة، ومن أمثلة ذلك تأجيل موعد الدخول المدرسي لأكثر من مرة، والتعتيم وتناقض الآراء وتهرب الوزارة من تحمل مسؤوليتها بخصوص تطعيم تلاميذ الثانوي الإعدادي والتأهيلي بلقاح كورونا، وخلق المزيد من أسباب التوتر في أوساط نساء ورجال التعليم وأطره الإدارية بسبب الاقتطاعات المتتالية في أجور الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وتقديم بعضهم لمحاكمات صورية عوض إدماجهم في سلك الوظيفة العمومية والاستجابة لمطالبهم المشروعة والطي النهائي لملفهم، والتسويف في تسوية ملفات الترقية المجمدة وعدم توصل الأساتذة الذين استفادوا من الترقية بمستحقاتهم المادية، وعدم الرغبة في حل مشكل الاكتظاظ الذي تفاقم بسبب هجرة أعداد كبيرة من التلاميذ من التعليم الخصوصي نحو المدرسة العمومية، والتمادي في التغيير المستمر وغير المبرر للكتب المدرسية، الاتجاه نحو ترسيم التعليم عن بعد وما يكرسه من تعميق للطبقية في التعليم، والبدء في التنزيل الفعلي لنظام البكالوريوس في العديد من المؤسسات الجامعية رغم رفض الأساتذة الباحثين والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي والمكاتب الجهوية والمحلية والهياكل التمثيلية للأساتذة لهذا المشروع المبتور ومطالبتهم بتقييم النظام الحال LMD وبإصلاح شمولي للمنظومة. إلخ.

2 ورغم توالي وتعدد خطط ومحاولات "الإصلاح"، لازالت منظومة التعليم تعاني من الكثير من الاختلالات. ما هي أهم أسباب فشل هذه المحاولات لحد الآن؟

لا بد هنا من التذكير بحقيقتين أساسيتين؛ تتمثل الحقيقة الأولى في كون المدرسة جهازا للتأطير والتحكم الإيديولوجيين؛ فمن خلال المقررات والكتب المعتمدة والمناهج والأساليب التربوية المتبعة، ومن خلال القوانين والتشريعات التي تنظم سير التعليم، تعمل الدولة والطبقات السائدة على قولبة فكر المتعلمات والمتعلمين وتمثُّلهم للعالم. وتتمثل الحقيقة الثانية في كون المدرسة والسياسة التعليمية بالمغرب استمرارا للسياسة التعليمية الطبقية التي خطط لها ونهجها المستعمر الفرنسي؛ ولذلك كلما شعرت الدولة أو الدوائر المالية العالمية بحَيَدان أو خروج المدرسة والسياسة التعليمية عن هذا الدور الطبقي المرسوم لها سلفا لتصبح مجالًا للترقي الاجتماعي أو منبرا للتنوير الثقافي والتحرر الفكري إلا ولجأت إلى إصلاح ترقيعي شكلي يجدد شروط ترويج أيديولوجيتها واستمرارية سيطرتها الطبقية وتحقيق المصالح الاقتصادية للدوائر المالية العالمية التابعة لها، يكون مآله بطبيعة الحال الفشل والإخفاق. ولعل السبب الرئيس للإخفاقات المتتالية لمشاريع إصلاح التعليم هو عدم إدراك أو تجاهل القوى التقدمية والديمقراطية والوطنية وكل القوى والإطارات التي من مصلحتها التغيير أن مشكل التعليم في المغرب في جوهره مشكل سياسي، وعدم سعيها عبر جميع السبل الممكنة والمشروعة إلى وضع وفرض تصور تعليمي وطني يشارك في بلورته الجميع عبر نقاش هادئ وموضوعي وبعيدا عن أية مزايدة مهما كانت طبيعتها، تصور شامل يجعل من بين أهداف المدرسة والتربية والتكوين استكمال مهام التحرر الوطني وبناء مغرب الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. إن الإصلاح الفعلي للتعليم مرهون بالإصلاحات السياسية والدستورية العميقة التي تضع البلاد على سكة الديمقراطية.

3 هناك توجه نحو ضرب مجانية التعليم وصار التعليم الخصوصي "ينافس" التعليم العمومي، ما هي انعكاسات ذلك خصوصا على مستوى التعليم العالي؟

يتميز التعليم العالي في المغرب بتعددية مقيتة تزيد من تعقيد مشاكله ومن صعوبة إصلاحه؛ فهناك الجامعات العمومية التي تشكل أهم مكون من حيث استقطاب أعداد الطلبة بميزانيات ضعيفة ومن حيث القيام بالبحث العلمي رغم عدم توفر الشروط الدنيا لممارسته، ومؤسسات تكوين الأطر وهي غير تابعة للجامعة، والأقسام التحضيرية ودبلوم التقني العالي، والجامعات الخاصة ومؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تناسلت بشكل رهيب منذ 2010، والجامعات التي أنشئت مؤخرا بفعل شراكات بين القطاعين الخاص والعام.

وبعد نجاح الدولة في جعل إقبال الفئات المتوسطة وحتى الهشة على التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي الخصوصي أمرا مستساغا بفعل سياسة تبخيس التعليم العمومي والحط من قيمته وتحطيمه وتدميره، انتقلت إلى التعليم العالي العمومي فنهجت نفس السياسة عبر إصلاحات مبتورة. والغرض من كل ذلك هو التخلص من الإنفاق على التعليم وضرب مجانيته وتسليعه باعتباره سوقا سهلة للاستثمار المربح. وفي المقابل وفّرت الدولة منذ 2010 كل الدعم المباشر وغير المباشر لمؤسسات قطاع التعليم العالي الخصوصي وأقرت النصوص المتعلقة بالاعتراف الرسمي بهذه المؤسسات وبشهاداتها، فعرفت تطورا ملحوظًا ليبلغ 199 مؤسسة في السنة الجامعية 2016-2017. وبالفعل أصبح هذا القطاع ينافس التعليم العالي العمومي الذي كان وإلى حدود العقد الأول من الألفية الثالثة المصدر الرئيس لتخريج الأطر والكفاءات في جميع المجالات، بل وأصبح يهدد مستقبل البلاد واستقرارها وذلك بتخريج أطر وخبراء لا تتوفر فيهم الكفاءة المطلوبة.

4 من منظوركم كمسؤول نقابي، أي دور للنقابة وللحركة الطلابية (في ظل الواقع المأزوم للنقابة الطلابية "أو ط م")، لمواجهة أسباب أزمة التعليم؟

لقد لجأت المركزيات النقابية منذ التسعينات من القرن الماضي إلى خيار الحوار والتوافق وتوقيع البلاغات والمحاضر المشتركة. غير أن التجربة أبانت ألّا أمل في التوافق في ظل استبداد الدولة وضعف النقابات، وألا بديل عن النضال في إطار تكتُّل أو جبهة وطنية موسعة محورها النقابات لفرض إصلاح فعلي وشامل لمنظومتنا التربوية والتعليمية يؤهل المدرسة لتقوم بدورها الريادي في نشر المعرفة والفكر النقدي التحرري؛ فلم يكن لنساء ورجال التعليم ولا لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ ولا للطلبة ولا للقوى السياسية والفاعلين المدنيين عبر تاريخ التعليم بالمغرب أيُّ دور أو إسهام في إعداد مشاريع الإصلاح. وليس أمامنا من خيار سوى أن نقبل بهذا الوضع الرهيب ونستكين إليه أو أن نتحمّل جميعًا مسؤولية تغييره.

إن بلادَنا تسْتَأْهل تعليما عموميا ديمقراطيا شعبيا حداثيا جيدا ومجانيا، يسهم الجميع إسهاما فعليا في تحديد أسسه وأهدافه وغاياته وفي وضع هندسته ومضامينه ومساراته. وتستَحِقُّ بحثا علميا يأخذ بعين الاعتبار مواردنا الطبيعية ويُوجَّه الوجهة التي تحقق الإقلاع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وفي الواقع، إن إصلاح تعليمنا لن يتحقق إلا بالتزامن مع إصلاح الدولة والمجتمع، إلا في إطار الحل ديمقراطي.

الشعبية: لا صوت يعلو فوق صوت المنتفضين في ميادين المواجهة انتصارًا للأسرى

أكـــدت الجـبـهـة الـشـعـبـيـة لتحرير فلسطين أن المشاركة الواسعة لجماهير شعبنا في جمعة الحرية تأتي انتصارًا واستلهامًا، مندفعين بإرادة الأسرى الستة الذين لم يكتفوا بدق جدران الخزان بل انتزعوا حريتهم بأظافرهم أحرارًا محررين في لطمة قوية لمنظومة الأمن الصهيونية.

وأشارت الشعبية أن حالة الفشل التي يغرق بها العدو وأجهزة إرهابه الأمني يحاول تصديرها باتجاه إجراءات ثأرية ترضي غلاة الإرهاب في كنيست الاحتلال سواء بالقصف على غزة أو بالقمع والاعتداءات في الضفة وقلاع الأسر.

وأكّدت الشعبية على أنّ شعبنا اليوم في جمعة الحرية لن يكتفيَ بدق جدران الخزان بل سيقرع أبواب الحرية بانتفاضة شعبية شاملة من موقع الشراكة الشعبية في كل أماكن تواجدنا الفلسطيني للحركة الأسيرة في انتفاضة الحرية التي تشهدها السجون في مواجهة الإرهاب والصلف الصهيوني والصمت الدولي.

وأشارت الشعبية الى أنّ الأيام الماضية حملت العديد من الرسائل للعدو والمجتمع الدولي بأنّ كل حريق تتسبب به إدارة القمع والإرهاب الصهيوني داخل قلاع الأسر سيزيد من حالة الغضب الشعبي التي ستحيل الأرض نارًا مشتعلة تحت اقدام الغزاة الصهاينة، وستقربنا خطوات وخطوات من الانتفاضة الشعبية الكبرى انتفاضة الحرية والتحرير، وأنّ الوحدة الميدانية التي يجسدها شعبنا خلف الحركة الأسيرة في انتفاضة الحرية أكدّت من جديد بأنّ شعبنا توحده الثوابت والمقاومة وتطلعاته بالحرية والتحرير

وأكّدت الشعبية أنّ الأبطال الستة ومن خلفهم كل الأسرى وأحرار شعبنا وشبابه الثائر يبنون اليوم جسور الوحدة، ويوجهون صفعة فلسطينية على وجه دعاة الاستسلام والتطبيع تحت ما يسمى بالسلام الاقتصادي.

وختمت الشعبية تصريحها بأنّ ميادين البطولة والمواجهة التي أشرفت من جلبوع "حريةً وتحديًا ومقاومةً" حتمًا ستمتد لكل ساحات وميادين الوطن انتفاضة ووحدة ومقاومة.

تمة البوط الأحمر الله يسامحك معلمتي حليمة

الأمر صعب حقيقة وكان لابد لعزيز أن يتدخل ليطرحني أرضا وينزعه بالقوة من رجلاي بينما تتلذذ نعيمة بعسكريها الكابران عزيز وهو ينفذ مهمته..

أووووف.. لقد نزعه أخيرا وهاهي أصابعي الصغيرة تبدو بيضاء بل شديدة البياض نقية نقية نقية وهي التي مكثت ساعات طوال داخل البوط..

أووووف الأصابع الصغيرة تعطر حجرة الدراسة والمعلمة المسكية لا تتحمل رائحة أصابعي.. حليمة المسكينة..

- اذهب لغسل رجليك laves tes sales pieds

كان علي أن أخرج من الفصل وأقطع الساحة حافيا في اتجاه المراحيض، ثم أرجع إلى المقصلة..

لم أكن خائفا لحظتها.. كنت مقهورا فقط

لست أنا من يخطئ في عملية حسابية بسيطة مثل 8*8

ولأنها المعلمة كان عليها أن تفهم أني لم أخطئ بالشكل الذي يستحق عقوبة الجلد.. هي غلطة فعلا صغيرة جدا تستحق التنبيه فقط لأن الأمر لن يتكرر يقينا وهي الأستاذة المربية الكبيرة والجليلة.. نعم لقد قررت ألا أبكي حتى لو قطعت رجلي أمامي..

من يغدرك لا يستحق دموعك.. وحليمة ستغدرني اليوم..

قدماي باردتان.. مبللتان بماء المطر والمسافة بين المراحيض والقسم طويلة..

- شد لو رجليه يا عزيز

عزيز لم يكن من "العاكزين" وربط حزامه على كعبتاي بينما عيوني مركزة في عصا المعلمة وحركة يدها الصاعدة النازلة كأنها تخبط جلد خروف..

ضربة واحدة ثم ثانية وعاشرة ولم أعُدْ أعدّ ضرباتها..

لقد أصبحت المعلمة حليمة صغيرة في نظري وأنا الآن أحتقرها فعلا.. هي لا تستحق حبي الصغير الذي كان يقينا احتراما وتقديرا كبيرا لكنها خانته كي تستحق كرهي الشديد قبل أن أسامحها وهي بعد أربعين سنة ستصير جارتي العجوز يحادي جدار فيلتها جدار البيت الذي أسكن فيه وهي وحيدة بعد أن غادر ابنها الوحيد صابر إلى كندا ليختفي هناك وهي الآن تجر صدمة عمرها وحيدة، وحده الزهايمر يرافقها..

نعم لم أبك فعلا والدموع تجمدت في مقلتاي.. لقد وفيت لقراري أنا الصغير وكرامتي كانت أكبر من كل معلمي العالم وسلطتهم أنذاك.. وأنا كنت أكبر من أن تشعر هي بضعفي وذلي أمامها..

ربما حليمة كانت تحتاج حصة تعديب لي كي تسترجع توازنها الذي تفتقده في مكان ما.. ربما هي الأنثى الجميلة لم يكن لها مجال كي تبدو قوية أمام نفسها إلا أمامنا نحن الصغار ولا سبيل لديها سوى العنف تداوي به قصورها..

لقد أصبحت المعلمة حليمة بشعة حقا في عيوني وهي تفقد بريق الأنثى الذي كنت أراها به.. لقد انطفأت وهي الآن تستحق شفقتي..

لا أتذكر كيف عدت إلى مقعدي لأن قدماي لم تكن قادرة على المشي وأصابع قدماي الصغيرة انتفخت من شدة الضرب..

لا يمكن إذن أن ألبس البوط الأحمر عشيتها فهو متعب فعلا في ارتدائه وعلي الآن أن أنتظر الساعة الخامسة مساء كي يدق جرس الخروج وأعود لبيتنا حافي القدمين، أحمل بوطي في يد وعلى كتفي جراب دراستي المهترئ، وفي قلبي ثقب أسود اسمه المعلمة حليمة، رديفة الظلم وكل طغاة العالم في نظري حينها..

كان كافيا أن أخرج من المدرسة وأقطع حقل الشعير المحروث على مشارف حومتنا كي أعود لقصصي وأولاد حومتي وشغب مساءاتنا التي لا تنتهي.. وتختفي حليمة والفلقة وعزيز ونزهة التي ستتلافاني بعدها قبل أن تغادر المدرسة نهائيا، بعد رسوبها في قسم الشهادة وتتزوج سريعا، وتغرق في (طاشمة) أبناء وبنات جلهم صار مثل عزيز وعزيزات كثيرات عمرت فضاء حومتنا..

وحده البوط الأحمر ظل رفيق المطر وبرد الشتاء ووشم وجع كان الشاهد فيه..

الله يسامحك معلمتي حليمة.. الله يسامحك حقا..

من وحي الأحداث

قيادات يسارية تستحق المحاسبة

التيتي الحبيب

حرص أخنوش على دعوة واستقبال كل المشاركين في الانتخابات حتى يضعهم في صورة توجهه العام ويسمع منهم انتظاراتهم وأمانيهم وتخوفاتهم. كان ذلك أمرا عاديا يقوم به كل الذين توكل لهم مهام أو مسؤوليات. في هذا الإطار اكتشفنا تضارب ردود أفعال قيادات اليسار الانتخابوي نقف عند نموذجين اثنين :

- الأخت نبيلة منيب اعتذرت عن الحضور وفسرت ذلك في استجواب لها مع أحد المواقع الإلكترونية وختمت تصريحها بقولها "ونتمنى لهذه الحكومة النجاح والتوفيق في تأدية مهامها."

- بينما التقى الأخ عبد السلام العزيز مع أخنوش وقدم تصريحا على إثر هذا اللقاء، قال فيه على الخصوص حسب موقع مشاهد "وجهة نظر رئيس الحكومة المعين، الذي استمع لنا بكل جدية، تتقاطع مع وجهة نظر تحالف فدرالية اليسار بهذا الشأن".

رغم اختلاف تصرف المسؤولين فإنهما عبرا بشكل مختلف عن نفس الموقف، الأولى تتمنى النجاح والتوفيق للحكومة في تأدية مهامها والثاني يعتبر تقاطع وجهة نظر تحالف الفيدرالية مع رأي رئيس الحكومة المعين. مثل هذه التصريحات تثير الاستغراب من طرف قواعد التنظيمات المشاركة في الانتخابات وما بالك بغير المشاركة في هذا السيرك. كيف لمعارضة تتمنى التوفيق لأداء الحكومة لمهامها وهذا يعني في الواقع فشل المعارضة في تأدية مهامها إذا كانت هذه المعارضة منسجمة حقيقة مع البرنامج الذي خاضت به حملتها الانتخابية اللهم إلا إذا كان ذلك البرنامج يتقاطع مع وجهة نظر رئيس الحكومة ومن خلفه حزبه. ساعتها ستكون المعارضة هي من أجل تجويد أداء الحكومة.

إن هذا المنحى سيكون هو ثمن قبول المخزن لتواجد هذا النوع من المعارضة داخل قبة البرلمان لأن القادم من التطورات يحمل معه العصف بالقدرة الشرائية لمجمل الطبقات الكادحة والمزيد من تفقيرها لما سيتم القضاء على صندوق المقاصة والإجهاز الكبير على القطاعات العمومية. سيكون النظام في حاجة إلى فرض السلم الاجتماعي وهذا يحتاج إلى مشاركة البرلمان أغلبية ومعارضة إلى تسويغه وسيحتاج إلى المركزيات النقابية لتبريره وسيحتاج طبعا إلى الماكينة القمعية من أجل تطبيقه على الشارع.

إن ما أوردناه من تصريحات لهذه العينة من القادة اليساريين تلزم الجميع باليقظة والاستعداد لمصارعة كل ميل للاستسلام لإرادة النظام وحكومته المعينة لأنها حكومة شكلية فاقدة للمشروعية السياسية ولا تستحق منا لا تعاونا ومتمنيات في النجاح.